الأمم المتحدة

شعبة حقوق الفلسطينيين

حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني

التكلفة الاقتصادية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية؛
الجهود المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى التخفيف من آثارها

القاهرة، ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي ٣

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – الجلسة الافتتاحية ٥

ثالثا – الجلسات العامة ١٠

ألف – الجلسة العامة الأولى ١٠

باء – الجلسة العامة الثانية ١٧

جيم – الجلسة العامة الثالثة ٢٢

رابعا – الجلسة الختامية ٢٥

المرفقات

الأول – موجز الرئاسة ٢٨

الثاني – قائمة المشاركين ٣٤

موجز تنفيذي

تناولت الحلقة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني هذا العام التبعات الاقتصادية والإنسانية للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. واستعرض المشاركون أدلة دامغة تبين أن المستوطنات، وجدار الفصل الذي يبلغ طوله ٧٠٠ كيلومتر، وعمليات التهجير القسري والتدمير، ومصادرة الأراضي، وتقييد إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية، وعرقلة حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، وتقييد الوصول إلى البحر الميت، والحصار المفروض على غزة، تسببت في حرمان الفلسطينيين من مصادر دخل كبيرة وفي تفويت فرص النمو عليهم. وفي عام ٢٠١٠، قدرت التكلفة الإجمالية للاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني بنحو ٧ بلايين دولار، أو ما يعادل نسبة هائلة قدرها ٨٤,٩ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني المقدّر.

وشدد المشاركون على أهمية توثيق هذه الأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي تلحقها السلطة القائمة بالاحتلال بالشعب الفلسطيني، مشيرين إلى ضرورة حساب تكاليف أخرى أيضا مثل تكلفة الغرامات المفروضة على الفلسطينيين، وتكلفة استخدام الأراضي المحتلة واستغلالها، والتعويض عن المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وتكلفة التدهور البيئي. وإذ اتفق الجميع على أن التعويض وردّ الحقوق كليهما هام، فقد أكد بعض المشاركين على أن رد الحقوق أمر أساسي لأن الأرض لا بد من إعادتها إلى أصحابها على سبيل الأولوية، في حين يمكن الاهتمام بمسألة التعويضات في مرحلة لاحقة. وذهب آخرون إلى أن الانتظار إلى حين انتهاء الاحتلال من أجل تقييم التعويضات وطلب الحصول عليها، ستكون له نتائج عكسية وأنه يجب أن تدرك الحكومة الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي، عند وضع السياسات إزاء السكان الفلسطينيين، أن تصرفاتهما تترتب عليها تبعات.

وعند مناقشة ما تبذله وكالات المعونة والتنمية الدولية من جهود للتخفيف من تبعات الاحتلال، ذُكر أنه لا سبيل إلى الجمع بين الاحتلال والتنمية. وقال الخبراء إن المعونة لن تجدي نفعا ما لم تقترن بخطة سياسية واضحة في مجال البحث عن تسوية سلمية عادلة، قائمة على أساس القانون الدولي. وذكر المشاركون أن المانحين لا ينبغي لهم التركيز فقط على المسائل التنفيذية والفنية لتوفير المعونة، والاستمرار في دفع الجزء الأكبر من تكاليف الاحتلال إلى السلطة القائمة بالاحتلال. ولكن ينبغي لهم مواجهة ومعالجة المسألة السياسية الصعبة المتمثلة في بحث أفضل السبل للتصدي للسياسات غير المشروعة والمدمرة التي تنفذ في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا بد من إعادة النظر في السياسات المعتمدة حاليا من قبل المانحين

حتى يتم الجمع بين المستلزمات السياسية والإنمائية وتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته المستقلة.

وخلُص المشاركون إلى أنّ التكلفة السنوية للاحتلال المقدرة بـ ٧ بلايين دولار تعني أنه سيكون لدى الشعب الفلسطيني، إذا انتهى الاحتلال، الموارد المالية الكافية ليعوّل على ذاته ويدير شؤونه بنفسه في إطار دولة تتوفر لها مقومات البقاء وتمتلك مؤسسات قوية. وفي إطار البحث عن وسائل أخرى لضمان قدرة دولة فلسطين العتيدة على الصمود اقتصاديا واجتماعيا، شدد المشاركون على أهمية إقامة صلة ثابتة بين الضفة الغربية وغزة، وإزالة العوائق من وجه الحركة التجارية، وإعادة إنعاش اقتصاد غزة والقدس الشرقية ضمن الدائرة الأوسع للاقتصاد الوطني، فضلا عن إدماج الاقتصاد الفلسطيني من جديد في اقتصاد المنطقة.

أولا – مقدمة

١ – عُقدت في القاهرة يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وذلك برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (المشار إليها فيما يلي بـ ''اللجنة'')، ووفقا لأحكام قراري الجمعية العامة ١٤/٦٦ و ١٥/٦٦ الصادرين في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وكان موضوع الحلقة الدراسية ''التكلفة الاقتصادية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية؛ الجهود المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى التخفيف من آثارها''.

٢ – ومثل اللجنة في الحلقة الدراسية وفد يضم عبد السلام ديالو (السنغال)، رئيس اللجنة؛ وظاهر تنين (أفغانستان)؛ وبيدرو نونييس موسكيرا (كوبا)، ورياض منصور (فلسطين). وشملت الحلقة الدراسية جلسة افتتاحية وثلاث جلسات عامة وجلسة ختامية.

٣ – وتناولت الجلسات العامة المواضيع الأساسية التالية: ''الاحتلال الإسرائيلي باعتباره العقبة الكبرى أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة''؛ و ''تحديد حجم تكلفة الاحتلال''؛ و ''التعويض عن تكلفة الاحتلال بموازاة التحضير للاستقلال والسيادة والتنمية المستدامة''.

٤ – وقُدمت في الحلقة الدراسية عروض من ١٤ خبيرا منهم خبراء فلسطينيون وإسرائيليون. وقد شارك فيها ممثلون عن ٥٢ حكومة، وعن فلسطين و ٥ منظمات حكومية دولية و ١٢ هيئة من هيئات الأمم المتحدة و ١٨ منظمة من منظمات المجتمع المدني و ٣١ من وسائل الإعلام، وضيوف خاصون وأفراد من عامة الناس.

٥ - وصدر موجز الرئاسة عن نتائج الحلقة الدراسية (المدرج طيه باعتباره المرفق الأول) بعد فترة وجيزة من اختتام الحلقة أعمالها، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني لشعبة حقوق الفلسطينيين، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، على العنوان www.un.org/depts/dpa/qpal/calendar.htm.

ثانيا - الجلسة الافتتاحية

٦ - افتُتحت الحلقة الدراسية ببيان تلاه **أحمد فتح الله**، وكيل أول في وزارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، الذي أكد مجددا دعم حكومته الثابت لحقوق الشعب الفلسطيني الهادفة إلى تحقيق السلام العادل وإنهاء الاحتلال واستعادة الوحدة. وإذ استرعى الانتباه إلى الثورة المصرية الأخيرة، قال إن مصر الجديدة جزء لا يتجزأ من الحراك الشعبي العربي، ونموذج لسائر الحركات الشعبية في دعوتها إلى التقيد بالمبادئ والقيم الأساسية. وأضاف أن الثورة رسمت المسار للديمقراطية والتقدم واحترام حقوق الإنسان، ووضعت الأسس التي تقيم عليها مصر علاقتها ببقية دول العالم. وقال إن إسرائيل يجب أن تعي هذا التغير وأن تتجاوب معه لا أن تتصدى له. وعلى جميع الأطراف التكيف بشكل تام مع التحول الذي حدث في الخريطة السياسية للمنطقة، والتصرف على أساس قبول هذا التغيير.

٧ - وأعرب السيد فتح الله عن أمله في أن يصب التغيير في المنطقة في نهاية المطاف في صالح الشعب الفلسطيني وقضيته المشروعة، لأن البديل هو سيناريو أسوأ الافتراضات وليس من مصلحة أي بلد اختياره. ومن أجل تجنب سيناريو أسوأ الافتراضات هذا، قال إن على المجتمع الدولي أن يتخذ قرارا حاسما هذا العام، ألا وهو التوصل إلى تسوية نهائية. فبدلا من تكرار الجهود، وإضاعة الفرص في أطر ومبادرات فردية، لا بد من دمج جميع هذه الجهود في إطار نهج شامل يخرج في شكل اجتماع أو مؤتمر دولي يؤدي إلى نتيجة محددة، إلى حل نهائي للشعب الفلسطيني تدعمه شعوب المنطقة العربية وتقبل به جميع الأطراف الأخرى، لا من أجل مصلحة كل منها بل من أجل مصلحة الجميع. وأكد السيد فتح الله من جديد، متحدثا باسم الرئاسة المصرية لحركة عدم الانحياز، دعم الحركة للشعب الفلسطيني، وقال إن استعادة حقوقه المشروعة هي من الأولويات.

٨ - **ماكسويل غيلارد**، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، متحدثا باسم الأمين العام للأمم المتحدة **بان كي - مون**: قال إن إجراءات الاحتلال التي تضيق الخناق على حياة الفلسطينيين يجب التصدي لها، وإن الوضع الراهن غير مقبول ولا يضمن إلا استمرار النزاع والمعاناة. وأشار إلى أن مسألة المستوطنات،

وهي غير مشروعة وتعرقل احتمالات التوصل إلى حل عن طريق التفاوض، لها بالطبع بعد اقتصادي وتفرض قيودا مشددة على وصول الشعب الفلسطيني إلى الأراضي والموارد الطبيعية. وأضاف أن القيود الإسرائيلية المفروضة على حرية التنقل هي عقبة هائلة أخرى أمام قدرة الفلسطينيين في الضفة الغربية على الصمود اقتصاديا.

٩ - وقال إن الأمين العام دعا، بالإضافة إلى ذلك، إلى اتخاذ إجراءات فورية بشأن إغلاق قطاع غزة تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وأضاف أن الفتح الكامل للمعابر الشرعية لاستيراد مواد البناء هو أمر حيوي لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في غزة وكفيل بإتاحة تنفيذ أنشطة إعادة الإعمار التي تشتد الحاجة إليها. وأما الصادرات، وهي عنصر أساسي في أي اقتصاد، فينبغي أن يُسمح باستئنافها على نطاق واسع، بما في ذلك التحويلات إلى الضفة الغربية وإسرائيل. وأشار إلى أن جميع هذه التغييرات في السياسة العامة، الكفيلة بإحداث فرق كبير في حياة العديد من سكان غزة العاديين، يمكن تنفيذها مع المراعاة الواجبة للمخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل. وفي إشارة إلى الحالة المالية الهشة للسلطة الفلسطينية، قال إن السيد بان يشدد على أن عمليات القصور المستمر يمكن أن تعوق التقدم المثير للإعجاب في بناء المؤسسات الفلسطينية، ويدعو المانحين إلى تقديم تبرعاتهم لعام ٢٠١٢ إلى السلطة الفلسطينية في أسرع وقت ممكن.

١٠ - وأضاف المتحدث أن الأمين العام لا يزال يأمل في أن الزخم الذي ولده بدء المحادثات المباشرة في عام ٢٠١٢ بين طرفي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني سيؤدي في نهاية المطاف إلى مفاوضات جدية تستند إلى مقترحات شاملة بشأن الأراضي والأمن، وإلى اتفاق على حل على أساس وجود دولتين قبل نهاية العام. وذكر أن السلطة الفلسطينية قامت ببناء المؤسسات الضرورية لنشوء ديمقراطية فاعلة وإقامة دولة فلسطينية في المستقبل، وأن الأوان قد آن للانطلاق من هذا التقدم المحرز، حيث يمكن لإسرائيل أن تقدم مساهمة حاسمة في ترسيخ هذه الإنجازات وتمهيد السبيل للتوصل بالتفاوض إلى حل من أجل إقامة دولتين. لذلك يحث الأمين العام الطرفين على الامتناع عن القيام بأي عمل استفزازي، وعلى بذل قصارى جهدهما من أجل حل جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، مما يؤدي إلى إنهاء النزاع وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتمتع بمقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بسلام وأمان وتكون القدس فيها عاصمة للدولتين.

١١ - **عبد السلام ديالو**، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف: دعا إلى تغيير ”طريقة حساب التكلفة مقابل الفائدة فيما يتصل بالاحتلال“. وقال إن فلسطين تحتل مكانة بارزة على رأس قائمة متلقي المعونة على الصعيد

العالمي لسبب وحيد هو أنها ترزح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي الذي ظل لعقود طويلة يحرم الاقتصاد الفلسطيني من الأرض والاستثمارات والموارد الطبيعية والأسواق والفرص. وذكر أن أكثر من ٤٠ في المائة من الضفة الغربية يُمنع الفلسطينيون من الاستفادة منه حيث إنه يخدم احتياجات نصف مليون مستوطن إسرائيلي؛ وأن من المنتظر أن يبتلع جدار الفصل نسبة إضافية قدرها ٩ في المائة من تلك الأراضي؛ وأن عمليات هدم المساكن وطرد السكان قد تضاعفت؛ وأن معدل الجرائم وأعمال التخريب التي يرتكبها المستوطنون قد ارتفع بنسبة ٤٠ في المائة. وأضاف أن إسرائيل تمنع صادرات غزة وارداتها الحيوية مما يعوق إعادة بناء اقتصاد غزة المنهار؛ وأن الضفة الغربية تعاني من آفة تجزئة الأراضي وفرض القيود. وقال إنه نتيجة لذلك، غالبا ما تُنفق المساعدات الدولية – التي يُتوقع لها أن تنهض بعملية السلام وتهيئ الاقتصاد الفلسطيني للاستقلال – من أجل التخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية، وسد ثغرات الميزانية، وإصلاح الضرر الناجم عن الاحتلال.

١٢ - وأكد السيد ديالو أن الوضع الاقتصادي الهش يشكل عائقا يشل حركة الفلسطينيين على الساحة الدبلوماسية، مما يزيد من صعوبة التحرر من الاحتلال. وفي الوقت نفسه، تجني إسرائيل كل ثمار الاحتلال حيث تتوفر لمشروعها الاستعماري سوق مكبلة وعمالة رخيصة وموارد طبيعية وأراض. وعلى الرغم من ذلك، تقف إسرائيل في منأى عن التكاليف الاقتصادية التي يتحملها الفلسطينيون والجهات المانحة. وأضاف المتحدث أن من دواعي التفاؤل إدراك القيادة الفلسطينية خطورة المأزق وسعيها للتصدي له. وتشكل المبادرات الأخيرة الرامية إلى زيادة الإيرادات المحلية خطوة نحو الاستغناء عن المساعدة الخارجية فيما يتعلق بالميزانية.

١٣ - واستطرد قائلا إن هذا لا يعني تراجع أهمية المساعدة المقدمة للفلسطينيين؛ بل إن الاحتياجات آخذة على النقيض من ذلك في التنامي. وأما نوع المساعدة المطلوب فهو المساعدة الكفيلة بتشجيع الاعتماد على الذات، وحفز الاستثمار الخاص بدلا من مزاحمته، وتمكين الفلسطينيين. وإن قطع التزامات أكيدة من جانب الجهات المانحة يتسم بأهمية حيوية. وأشار السيد ديالو إلى ضرورة رفع الحصار عن غزة بشكل تام، وإبطال مفعول تدابير الاحتلال في الضفة الغربية، بما في ذلك الوقف الكامل لجميع أنشطة الاستيطان. وينبغي حماية الإيرادات الفلسطينية من التلاعب السياسي من قبل إسرائيل. وفي الوقت نفسه، حث المتحدث الجهات المانحة على عدم تحويل اهتمامها وعلى الاستجابة بسخاء إلى النداء الإنساني لعام ٢٠١٢ الذي أطلقه السيد غيلارد، وإلى نداء الطوارئ الصادر عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا).

١٤ - **علي الجرباوي**، وزير التخطيط والتنمية الإدارية للسلطة الفلسطينية، متحدثا بالنيابة عن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس: تساءل عن إمكانية حساب التكاليف الاقتصادية لاغتصاب أمة بحرمان شعبها منها؛ وعن إمكانية حساب التكلفة الاقتصادية للمحنة الإنسانية التي يعيشها ضحايا يرزحون تحت الاحتلال منذ ٤٤ سنة. وباعتباره مواطنا فلسطينيا يعيش في ظل الاحتلال منذ سن الثالثة عشرة، تساءل عن كيفية حساب هذه التكلفة. وقال إنه يتعين على كل فلسطيني إجراء هذه الحسابات، ولكن المسألة تتجاوز التكلفة الاقتصادية وجميع التكاليف الأخرى.

١٥ - وأضاف السيد الجرباوي أن على المجتمع الدولي أن يمارس هذا الحق لا أن يكتفي بمجرد الحديث عنه؛ ويجب عليه اتخاذ خطوات فعلية لإنهاء الاحتلال. وأشار إلى أن استمرار الهيمنة والاحتلال في بداية القرن الحادي والعشرين أمر مؤسف ومخجل. ويتعين على العالم وضع حد للاحتلال ومناقشة السبل والوسائل الكفيلة بإنهائه على وجه السرعة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة أبسط حقوقه الإنسانية والسياسية والطبيعية - أي العيش بحرية وكرامة في دولة مستقلة وذات سيادة.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، لخص السيد الجرباوي في كلمته التطورات الرئيسية التي شهدها العالم العربي السنة الماضية والتي ستحدد سياسة المنطقة للسنوات القادمة، على حد قوله. وتحدث عن الخطوات التي اتخذها الفلسطينيون في العام الماضي من أجل الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وأضاف أن تلك الخطوات، مع الأسف، لم تترجم إلى مصادقة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على دولة فلسطين. والاعتراف بصفة الدولة هو في الأساس عملية سياسية لا فنية، وإنهاء الاحتلال لا يحتاج حتى إلى مستوى معين من التطور؛ إلا أن المساعي لن تؤدي إلى نتيجة ما لم تكن لدى قوات الاحتلال نية في ترك الأمور تأخذ مجراها. وفي الوقت نفسه، ليس الاعتراف بالدولة الفلسطينية مجرد عمل رمزي؛ فمن شأنه أن يُنهي جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي التي تشكل جزءا من الحياة اليومية في الأرض المحتلة، بما في ذلك في الضفة الغربية وغزة والقدس. وخلُص السيد الجرباوي إلى أنه إذا كان الجميع جادا في البحث عن حل قائم على وجود دولتين، يجب إنهاء تجزئة الأراضي الفلسطينية إلى المناطق ألف وباء وجيم. إن هذا الوضع هو شكل جديد من أشكال الفصل العنصري؛ ولا ينبغي قط أن يعرف الأطفال الفلسطينيون ما هي المناطق ألف وباء وجيم، بل أن يعرفوا فقط دولة فلسطين.

١٧ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، تحدث ممثل **فلسطين** عن العناصر الأساسية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، ومنها تحكّم الفلسطينيين الكامل بمواردهم الطبيعية، وحرية حركة الناس والسلع ولا سيما الواردات والصادرات. وذكر أن ذلك كفيل بتوفير المناخ الملائم للاستثمار. وأضاف أن الاستقرار السياسي ضروري أيضا لتحقيق أي تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة. وأشار إلى أن المستوطنين يستخدمون موارد مائية وأراض تعود للشعب الفلسطيني.

١٨ - ممثل **تركيا**: قال إن المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، ينبغي ألا يتوانوا عن تأييد الدعوة المشروعة إلى إقامة دولة فلسطينية. وأعرب عن اعتقاده بأن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ينبغي أن تتم على قدم المساواة - والأمر ليس كذلك في الوقت الراهن - ودعا الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور حاسم في تصحيح هذا الوضع غير المتوازن. وقال إن من الضروري، في هذه الأثناء، مواصلة تقديم الدعم لمؤسسات الدولة الفلسطينية، واستعرض بإيجاز جهود تركيا في هذا المجال. كما أثنى على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وقيادة حماس لجهودهما المبذولة في سبيل المصالحة الوطنية.

١٩ - وذكّر ممثل جامعة الدول العربية بأن إسرائيل أُنشئت بقرار من الأمم المتحدة، إلا أنها لا تحترم قرارات هذه المنظمة. وبالتالي، تقع على المجتمع الدولي مسؤولية حثها على تنفيذ القرارات ذات الصلة ووضع حد لحلقة الهدم والتدمير المفرغة. وأشار أيضا إلى أن الفلسطينيين مضطرون إلى شراء الماء والكهرباء من الإسرائيليين بأسعار باهظة.

٢٠ - ممثل **إندونيسيا**: شدد على المأزق الاقتصادي والإنساني الذي لا يطاق. وقال إن الحصار يجعل من المستحيل إعادة الإعمار الشاملة اللازمة في غزة، حيث لا تزال المستشفيات والشركات والمدارس أنقاضا. وإن جدار الفصل جزء من العقبات المادية التي تضعها إسرائيل، كما هي حال الشروط المعقدة المفروضة للحصول على تصاريح، ولا سيما في القدس الشرقية ومحيطها. وهذه التطورات، مجتمعةً، لم تكتف بزيادة الوضع الإنساني في الأرض المحتلة سوءا، بل إنها زرعت بذور البؤس بأعمق أشكاله. وقد استمرت شركات القطاع الخاص في إغلاق أبوابها بوتيرة سريعة، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة وخيبة الأمل. وعلى الرغم من كل ذلك، واصل الفلسطينيون تنفيذ برنامجهم التاريخي لإعادة بناء الدولة، وهو أمر ينبغي الثناء عليهم فيه بشدة.

٢١ - ممثل **منظمة التعاون الإسلامي**: أشار إلى استمرار إسرائيل في انتهاك القواعد الدولية وعرقلة جميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل قائم على أساس وجود دولتين من خلال مواصلة بناء المستوطنات. وقال إن قوات الاحتلال تهاجم المواقع المقدسة وتحاول تهويد القدس وعزلها عن بقية الأرض المحتلة. ودعا المتحدث المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لرفع الحصار

عن غزة والسماح بمرور مواد البناء والمستلزمات الطبية، وعلى الجهات المانحة لمساعدة القطاع المحاصر. وأضاف أن الوضع قد أصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية المباشرة عن إيجاد حل عادل ودائم. وختم قائلا إن غياب الحل سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

ثالثا – الجلسات العامة

ألف – الجلسة العامة الأولى

الاحتلال الإسرائيلي باعتباره العقبة الكبرى أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

٢٢ – تناول المتكلمون في الجلسة العامة الأولى المواضيع الفرعية التالية: ''آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية على الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية: القيود المفروضة على الحركة والدخول؛ التشريد والتجريد من الممتلكات وعمليات هدم المنازل في القدس الشرقية والمنطقة جيم – الآثار الاقتصادية لعنف المستوطنين''؛ ''آثار الاحتلال على الإنجازات الاقتصادية التي تحققت مؤخراً في الضفة الغربية''؛ ''الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحصار المفروض على قطاع غزة''؛ ''التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة لممارسة الإكراه القسر السياسي والاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة''.

٢٣ – وقدم السيد ماكسويل غايلارد لمحة سريعة عن الحالة من ''منظور الأمم المتحدة''. وأشار إلى أنه لا تتوافر تحليلات كثيرة لما يجري على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي في القدس أو الضفة الغربية على الرغم من وجود نحو ٢٣ أو ٢٤ كياناً تابعاً للمنظمة تعمل لدعم الأرض الفلسطينية المحتلة. والبارز للعيان أن السلطة القائمة بالاحتلال نشرت عدداً إضافياً كبيراً من الجنود وعناصر شرطة الحدود الإسرائيليين في الضفة الغربية. وفي صلة وثيقة بذلك، تخضع الأراضي في المنطقة جيم التي تضم حوالي ٦٢ في المائة من مساحة الضفة الغربية للسيطرة التامة لإسرائيل التي تبقي فيها وجوداً ''واضحاً''. وقال إن المستوطنات عبارة عن ''مدن كبيرة''؛ ''وهي قائمة بالفعل وليست بمثابة دعابة''. وقد أعلنت محكمة العدل الدولية أن من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها، وأصدرت حكماً بأن يكون جدار الفصل بطول الخط الأخضر، أي ما يعادل ٤٠٠ كيلومتر، مما يجعل الجدار الحالي أطول بمسافة ٣٠٠ كيلومتر مما نص عليه هذا الحكم. ولقد أجبر هذا الفصل المزارعين الفلسطينيين على الوقوف في الصف الساعة الخامسة صباحاً لاجتياز المعبر من أجل الذهاب إلى حقولهم لقطف الزيتون، ثم على الوقوف في الصف مرة أخرى الساعة الخامسة بعد الظهر للعودة إلى

منازلهم. أما الفلسطينيون المحتجزون في الأراضي الإسرائيلية فيبلغ عددهم مئات الآلاف، ومستوى معيشتهم آخذ بالتدهور، في بعض الحالات، على نحو مأساوي. ومن أكثر الآثار المترتبة على هذه الحالة مدعاة للاستهجان عنف المستوطنين الإسرائيليين واعتدائهم بشكل أساسي على جيرانهم الفلسطينيين. أما بالنسبة إلى المزارعين الفلسطينيين، فقد سُمِّمت ١٠ ٠٠٠ شجرة زيتون أو قطعت عام ٢٠١١؛ وقال السيد غايلارد إن قيمة كل من هذه الأشجار تفوق ١ ٠٠٠ دولار، مما أسفر عن خسائر تقدر قيمتها بمليون دولار.

٢٤ - وتعتبر الأمم المتحدة أيضاً أن غزة ترزح تحت الاحتلال؛ وأضاف السيد غايلارد أنه من الصحيح أن المستوطنين غادروها عام ٢٠٠٥ وأنه لم يعد هناك وجود عسكري إسرائيلي دائم فيها، إلا أن بوسع المرء، حين يقف على الشاطئ وينظر إلى البحر، أن يرى البحرية الإسرائيلية على بعد ثلاثة أميال. وقد دمرت القيود المفروضة على الملاحة البحرية صناعة صيد الأسماك المحلية. وتسيطر إسرائيل تماماً على المجال الجوي، وتخترق طائراتها النفاثة بانتظام أجواء غزة، وتحوم فوقها المناطيد والطائرات بلا طيار التابعة لها. ويقول الناس إن غزة ''سجن في الهواء الطلق'' وهو يوافق على ذلك. فالعديد من سكان غزة لا يستطيعون بكل بساطة الخروج منها. وتعاني غزة والضفة الغربية من تقطع أوصال مناطقهما، الأمر الذي يعيق إلى حد كبير التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة. ودعا إلى رفع الحصار المفروض على غزة وقال ''لا تعيقوا تدفق التجارة؛ ودعوا حكومة إسرائيل تهتم بشواغلها الأمنية، إنما لا تعمدوا بكل بساطة إلى سجنها [غزة]''.

٢٥ - وكرر السيد غايلارد في ختام مداخلته بأن الأمم المتحدة تشير بانتظام إلى أن الفلسطينيين أكثر من قادرين على تدبير شؤونهم، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية. وأوضح أن الفلسطينيين يتمتعون بمستوى عال من التعليم والإبداع والقدرة على تنظيم المشاريع، وما من سبب وجيه يحول دون إمساكهم بزمام أمورهم. والسبب الوحيد الذي يحول دون ذلك هو الاحتلال.

٢٦ - وقال السيد **ألكس بولوك**، مدير برنامج التمويل البالغ الصغر في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) إن الاحتلال ما برح يسعى، طوال ٢٠ سنة، لعرقلة انطلاقة الاقتصاد الفلسطيني. وقد أوجدت عملية أوسلو ظروفاً مؤاتية لإحداث تغيير إيجابي، مما أدى إلى تغيير المشهد بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، لا سيما في غزة. ولكن عملية أوسلو أوجدت في الوقت نفسه علاقة من الترابط العضوي، اتخذت شكل علاقة ثلاثية بين السلطة الفلسطينية ومجتمع المانحين وإسرائيل، وتشكل إسرائيل مركز الثقل في تلك العلاقة. فكانت النتيجة أن ٣٥ في المائة فقط من

ميزانية السلطة الفلسطينية عام ٢٠١١ تأتي من الإيرادات المحلية؛ أما الباقي، فيخضع لسيطرة السلطات الإسرائيلية. ولذلك، وفيما خففت هيكلية أوسلو الأعباء عن السلطة القائمة بالاحتلال إلى حد كبير، انتقل عبء التكاليف في الواقع إلى مجتمع المانحين.

٢٧ - وأضاف السيد بولوك أن الفلسطينيين واصلوا ممارسة الصناعة والتجارة والزراعة على الرغم من حالة التبعية التي يعيشونها. إلا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل الاحتلال، بل التبعية فقط. فالقيام بأي شيء يستلزم الحصول على تصاريح؛ والاحتلال يهيمن على جميع جوانب الحياة. وفي الواقع، استطاع الاحتلال ''تحقيق الأرباح على الدوام''. وذكر مثالاً على ذلك المرحلة الأولى من احتلال إسرائيل لغزة والضفة الغربية والقدس عام ١٩٦٧، حين استوعبت إسرائيل على الفور أعداداً هائلة من العمال الفلسطينيين في إسرائيل بصفتهم قوة عاملة - ''فأدارت إسرائيل الاحتلال دون أن تتكبد أي تكاليف، مع استمرارها في عرقلة تنمية الصناعة الفلسطينية''.

٢٨ - وقال السيد بولوك إن السلطة الفلسطينية تعيش حالة بالغة الهشاشة مرتبطة بعملية دبلوماسية معقدة ليست دائماً لصالح الفلسطينيين. وغالباً ما تتمتع إسرائيل بنفوذ كبير، الأمر الذي يعني أنه بوسعها تعطيل السلطة الفلسطينية في أي وقت من الأوقات. ومن الجوانب الأخرى لهذا الوضع أن السلطة الفلسطينية كانت تواجه عجزاً كبيراً في الميزانية يتجاوز بليون دولار سنوياً. وقد تولى مجتمع المانحين معظمه، مما أتاح للسلطة الفلسطينية إدخال تحسينات هائلة على حياة السكان الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. ولكن تلك علاقة دبلوماسية قد تتغير بتغير السياسات الاستراتيجية. ولذا، فالسلطة الفلسطينية تعيش اليوم علاقة تبعية ذات اتجاه واحد إزاء الحكومات الغربية.

٢٩ - وناقش السيد **رامش راجاسينغام**، رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، الآثار الإنسانية للاحتلال في غزة والضفة الغربية. وقال إن المجتمع الفلسطيني المحلي يتمتع بالقدرة والتنظيم والحوافز والإرادة لتنمية أرضه بصورة كاملة ومستقلة. وأضاف أن الحالة الناشئة من انتهاكات القانون الدولي في إطار الاحتلال تمثل جوهر المشكلة. وأوضح السيد راجاسينغام آثار السياسات الإسرائيلية ''غير القانونية'' جواً وبراً وبحراً التي تفرض، كما قال، قيوداً مادية وإدارية هائلة على الفلسطينيين. ولاحظ أن سياسات الإغلاق قائمة منذ مطلع التسعينات، وأن ثمة قيوداً تعود أيضاً إلى أكثر من ٢٠ سنة. وتعني صرامة هذه القيود في غزة أن المواطن الغزاوي العادي غير قادر على إعالة نفسه أو إعالة أسرته. وشملت القيود الإسرائيلية المفروضة على الدخول إلى غزة جرف مسافة تبلغ ١,٥ كيلومتر، مما يؤثر بصورة حادة على الحياة هناك ويجعل ٣٥ في المائة من

الأراضي الصالحة إلى حد كبير للزراعة غير متاحة للزراعة نظراً إلى أن العمليات العسكرية قامت بتسويتها بالأرض.

٣٠ - أما في ما يتعلق بالقيود المفروضة بحراً، فقال السيد راجاسينغام إنها أدت إلى ضرب صناعة صيد الأسماك وتلويث مصدر الغذاء الوحيد للغزاويين، مما دفع بهم إلى الاعتماد على المعونات الغذائية. وعلى الرغم من اتخاذ تدابير لتخفيف الحصار في عام ٢٠١٠، لا تزال الحالة ''هشة للغاية''، نظراً إلى السماح لنسبة ٤٠ في المائة فقط من الواردات بالدخول مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٧، وإلى إبقاء حركة التصدير في حدها الأدنى - واقتصارها على تصدير المنتجات الزراعية إلى أوروبا. ولذلك، لم تتمكن غزة من تلبية معظم احتياجاتها الإنمائية في مجال البنى التحتية وإعادة التعمير. وقال إن حالة القوة العاملة متردية كذلك، لا سيما بين الشباب واللاجئين. ولا تزال غزة معزولة عن سائر الأرض المحتلة. وهناك نحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ نفق غير قانوني بين مصر والأرض الفلسطينية المحتلة على الحدود مع غزة؛ إلا أن ثمة مخاوف حقيقية بشأن السلامة لدى سلوك هذه الأنفاق كما أن هذه الأنفاق لا تعوض بأي حال من الأحوال عن إعادة فتح المعابر الحدودية.

٣١ - وقال السيد راجاسينغام إن الاحتلال يؤثر في الضفة الغربية على ٦٠ في المائة من السكان في المنطقة جيم، وأن عدد المستوطنات الجديدة زاد بنسبة ٢٠ في المائة على الجانب الشرقي من المسار المقرر، مما يعني على ''الجانب الخطأ'' لجدار الفصل. ويوجد أكثر من نصف مليون مستوطن في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وشهدت حالات التشريد القسري للأطفال بسبب عمليات هدم المنازل زيادة بنسبة ٨٠ في المائة خلال العام الماضي، وحصل أكثر من ٦٠ في المائة من عمليات الهدم هذا العام في المناطق المخصصة للمستوطنات. واستفادت المستوطنات الإسرائيلية من معاملة تفضيلية في ما يتعلق بخدمات توزيع المياه وإنفاذ القانون والخدمات الأخرى. وبحلول نهاية عام ٢٠١١، كان هناك أكثر من ٥٠٠ عائق أمام حركة تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية، باستثناء مدينة الخليل. وشملت تلك العوائق السواتر الترابية والحواجز والخنادق. واضطر نحو ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني إلى سلوك مسارات بديلة، مما يجعل المسافة أطول بخمس مرات لوصولهم إلى المدارس والذهاب إلى أعمالهم وزيارة أقاربهم. وكانت الحالة سيئة كذلك في القدس الشرقية، حيث لم يبق أمام أعمال البناء التي يقوم بها الفلسطينيون سوى ١٣ في المائة من المساحة، وكل بوصة مربعة فيها مشغولة بالفعل. وهناك حوالي ٩٠ ٠٠٠ فلسطيني معرضين لخطر عمليات هدم منازلهم. ويشهد النداء الموحد عام ٢٠١٢ لتنفيذ ١٥٠ مشروع إغاثة على سياسات الاحتلال وتدابيره.

٣٢ - وتطرقت **حنان طه**، كبيرة الموظفين التنفيذيين في مركز التجارة الفلسطيني في رام الله وغزة، إلى النقطة المتعلقة بعدم وجود منافذ للفلسطينيين في غزة، الأمر الذي يلحق الضرر بصيد الأسماك والزراعة والتجارة الدولية. ومع أن الحصار المشدد المفروض على غزة بدأ في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فقد ذكرت أن التجارة وإمكانية الدخول تخضعان لقيود صارمة قبل ذلك بكثير. وعلى الرغم من إبرام اتفاقات مؤقتة وتوقيع مذكرات تفاهم، لا يوجد حالياً أي معبر آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة لمرور البضائع والمركبات والأشخاص. والمحطات الست الموجودة على الحدود بين غزة وإسرائيل، والتي كانت تستخدم لعبور الأشخاص والبضائع بين إسرائيل والضفة الغربية، مغلقة حالياً أو يتعذر الوصول إليها.

٣٣ - وعرضت السيدة طه ما توصل إليه مركزها من نتائج تشير إلى أن ٣٨ في المائة من الغزاويين يعيشون في الفقر، وأن ٢٦ في المائة منهم عاطلون عن العمل، وأن أكثر من نصفهم يعانون من ''انعدام الأمن الغذائي''، وأن أكثر من ٧٥ في المائة منهم يتلقون المعونة. كما أن الغزاويين غير قادرين على إعالة أسرهم وهم يعانون من تدهور نوعية البنى التحتية والخدمات الحيوية. وعلى الرغم من اتخاذ تدابير لتخفيف الحصار في حزيران/يونيه ٢٠١٠، لا تزال الواردات أقل بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بمستوياتها السابقة في عام ٢٠٠٧، ولا تزال حركة التصدير تخضع لقيود مشددة وتقتصر على تصدير المنتجات الزراعية إلى أوروبا. ولا يمكن للمشاريع التجارية في غزة الوصول إلى أسواقها التقليدية في إسرائيل والضفة الغربية، ولا يزال الوصول إلى الطرق البرية والبحرية مقيداً بشدة. وقالت إن السلطات الإسرائيلية، بالإضافة إلى ذلك، وافقت على عدد محدود فقط من المشاريع الرامية إلى تحسين الإسكان والخدمات الحيوية في غزة، ويواجه تنفيذ تلك المشاريع التي حصلت على الموافقة نقصاً في التمويل وقصوراً في القدرات بسبب فتح ممر وحيد لعبور البضائع.

٣٤ - وأدت الاشتباكات المسلحة أثناء السعي لتطبيق هذه القيود إلى وقوع خسائر في الأرواح بين المدنيين، ويجازف آلاف الأشخاص، ومنهم العديد من الأطفال، بحياتهم أثناء تهريب البضائع يومياً عبر الأنفاق الممتدة تحت الحدود مع مصر. وقد خلفت عمليات الإغلاق أيضاً أثراً كبيراً على الإمداد بالمياه وإنتاج الطاقة الكهربائية؛ وأدى انقطاع التيار الكهربائي وعدم توافر وقود الديزل لتشغيل المولدات إلى تقويض توزيع المياه وضخها إلى خزانات الأسر المعيشية. ومن التوصيات التي قدمتها السيدة طه إزالة الحواجز أمام التجارة ودخول الأسواق؛ والسماح بحرية دخول البضائع والأشخاص؛ وتنشيط البنى التحتية والقطاع الخاص في غزة؛ وإعادة إدماج اقتصاد غزة مع اقتصاد الضفة الغربية؛ وإعادة فتح السوق الإسرائيلية أمام منتجات غزة.

٣٥ - وقال السيد **محمود الخفيف**، منسق الوحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إن تزايد الفصل المادي والسكاني للقدس الشرقية عن سائر الأرض الفلسطينية المحتلة يقيد تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني بشكل كبير. فإمكانية استمرار دولة فلسطين مستقلة مستقبلاً يتوقف على أمور منها إعادة دمج اقتصاد القدس الشرقية في الاقتصاد الوطني الأوسع نطاقاً والسماح له بأن يضطلع من جديد بدوره الاقتصادي المحوري التاريخي. وتستدعي إعادة تأهيل الاقتصاد المجزأ للقدس الشرقية وإعادة هيكلته تضافراً كبيراً للجهود الوطنية والدولية في السنوات القادمة لإعادة ربط هذا الاقتصاد بالأرض الفلسطينية عن طريق إدماج التجارة والعمالة والأسواق المالية على نحو أفضل.

٣٦ - وأشار إلى أن مصدراً رئيسياً آخر لعدم الاستقرار المالي الذي يعاني منه الفلسطينيون متجذر في السيطرة الإسرائيلية على الإيرادات المتأتية من تسوية الضرائب والتخليص الجمركي التي تحصلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، وهي تمثل ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من إجمالي الإيرادات الفلسطينية. ولو كانت السلطة الفلسطينية تحصِّل أيضاً الضرائب على ما يعرف ''بالواردات غير المباشرة'' - وهي البضائع التي لا تصنف على أنها موجهة للسلطة الفلسطينية وتستوردها إسرائيل وتعيد بيعها في الأرض الفلسطينية - لأمكنها أن تزيد إيرادات التخليص بمقدار ٥٠٠ مليون دولار - أي أكثر من ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٢٥ في المائة من الإيرادات العامة. ولكانت هذه الإيرادات الإضافية غطت ثلث العجز في الميزانية عام ٢٠٠٨. وقال إنه يتعين لذلك إعادة النظر في الترتيب المتعلق بتحصيل الإيرادات ومقاصتها القائم حالياً للتغلب على مشكلة عدم تكافؤ المعلومات بين الطرفين.

٣٧ - وقال السيد الخفيف إن الخسائر المتراكمة في الناتج المحلي الإجمالي التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني بسبب السياسات الإسرائيلية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، بلغت بالإجمال ووفقاً لتقديرات الأونكتاد ٨,٤ بلايين دولار، أي ضعف حجم الاقتصاد الفلسطيني عام ١٩٩٩. وفي الواقع، خسر هذا الاقتصاد من الوظائف أكثر مما استحدث عام ٢٠٠٥. وتسبب حاجز الفصل بخسارة خمس الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، وقدرت الخسائر الاقتصادية الحاصلة بسبب الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بنحو ٤ بلايين دولار - أي ما يعادل حجم اقتصاد غزة بثلاث مرات تقريباً.

٣٨ - وأثناء المناقشة الحيوية التي أعقبت ذلك، تحدث المتكلمون عن ''المرور الآمن'' باعتباره التزاماً تعهدت به إسرائيل في اتفاقات مختلفة. وأكد أحدهم أن الأمر لا يتعلق بكرم أخلاق بل بالتزام فات موعد تنفيذه قبل ١٥ سنة. وقال المتكلم إن المعبر الحدودي الجديد

لا يقع فعلياً داخل غزة بل في إسرائيل وقد حول قطاع غزة إلى جزيرة. وإسرائيل تحاول إما فتح معبر واحد وإغلاق جميع المعابر الأخرى أو إنشاء جزيرة تخضع لسيطرة الجيش الإسرائيلي، ولا تضم سوى طريق سريع أو جسر واحد كممر للواردات أو الصادرات. وحالياً، يخضع ٢٤ في المائة من غزة للقيود؛ وأي شيء يتحرك في هذه المنطقة ''يطلق عليه الرصاص أو يقتل أو يدمر''. ودعيت الأمم المتحدة إلى عدم إرغام فلسطين على القبول بخوض مفاوضات ثنائية مع إسرائيل. وقال المناقشون إن القدس والمياه والأمن والحدود هي مسائل إقليمية وليست مسائل ثنائية.

٣٩ - وتساءل ممثل عن فلسطين عن الموعد الذي ستتحول فيه البيانات الصادرة عن المجتمع الدولي بشأن الإساءات والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل إلى أفعال. وحثَّ هذا المشارك الأمم المتحدة على الاضطلاع بالمسؤولية ومواجهة الوضع الراهن.

٤٠ - وقال مشارك آخر في المناقشة إنه من الصعب عليه للغاية، بصفته أستاذاً في القانون الدولي، أن يشرح لطلابه كيف يُسمح لإسرائيل بأن تكون دولة خارجة عن القانون. وأعرب عن أمله بأن تحترم الأمم المتحدة القانون الدولي الأساسي الذي تنتهكه إسرائيل في زمن الحرب والسلم على حد سواء. كما لاحظ أنه لم يسمع بأن المحكمة الجنائية الدولية اتخذت أي إجراء بحق إسرائيل وتساءل عن سبب ذلك.

٤١ - وقال مشارك آخر إن الاحتلال الإسرائيلي لم يعدم وسيلة لتدمير الشعب الفلسطيني. وقد خسر الاقتصاد الفلسطيني ملايين الدولارات بسبب تفشي البطالة والفقر جراء الاحتلال. وأعرب عن تخوفه بشأن سيادة دولة فلسطين مستقبلاً إزاء استنفاد مواردها الطبيعية بسبب الاحتلال.

٤٢ - وعلق السيد غايلارد على هذه الجوانب التي تدعو للإحباط فقال إن القانون الدولي قوي فقط بقدر ما تريده الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يكون كذلك، وذلك يعتمد على الجمعية العامة ومجلس الأمن. وقال إن موظفي الخدمة المدنية ''بوسعهم القيام ببعض الأمور؛ وليس بوسعهم القيام بأمور أخرى''. ومن المؤكد أن ليس بوسعهم إرغام الحكومات على القيام بما لا تقوم به حالياً. وما بوسع موظفي الخدمة المدنية القيام به هو المراقبة والمعاينة والرصد والإبلاغ والإدانة. وقال إن الأمين العام غالباً ما يدلي برأيه بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الآونة الأخيرة، سُئل لدى وجوده في لبنان عن المستوطنات فأجاب ببساطة أن المستوطنات، سواء كانت جديدة أو قديمة، غير قانونية. وقال غايلارد: ''بصفتنا موظفين في الأمم المتحدة، ليس لدينا جيش يدعمنا، ولكننا نتكلم''، وأضاف أن هذه الحلقة الدراسية تشكل جزءاً من تلك العملية ''إلى حد كبير''. واختتم قائلاً إنه

لو لم تكن الانتهاكات والمستوطنات قائمة لما كان ثمة ما يدعو لعقد هذا المنتدى، ولكن ثمة ما يدعو إلى ذلك في الوقت الراهن.

باء – الجلسة العامة الثانية

تحديد حجم تكلفة الاحتلال

٤٣ – تناول المتكلمون في الجلسة العامة الثانية المواضيع الفرعية التالية: ''الضفة الغربية: الخسائر المتكبدة نتيجة القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير، والعقبات التي تعترض الحركة الاقتصادية للبضائع واليد العاملة''. و ''تأثير جدار الفصل''؛ و ''تكاليف المشروع الاستيطاني''؛ و ''تكاليف الحصار المفروض على قطاع غزة''؛ و ''خسائر الإيرادات بسبب سيطرة إسرائيل على الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة واستغلالها لها''.

٤٤ – وقال **جاد إسحق**، المدير العام لمعهد الأبحاث التطبيقية – القدس ''أريج'' ومقره بيت لحم، والذي يشغل حاليا منصب مستشار للفريق الفلسطيني المفاوض حول مسائل الوضع النهائي، إن القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني التي تعكس ''التوجه الاستعماري الثابت لإسرائيل''، والمطبقة منذ بداية الاحتلال في عام ١٩٦٧، تشكّل العقبات الرئيسية التي تعوق إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين. وتهدف السياسات الإسرائيلية إلى استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية، التي تشمل الأرض والماء والموارد المعدنية، تحقيقا لمصالحها الاقتصادية، وتمثلت هذه السياسات في مجموعة من المعوقات الإسرائيلية المتعلقة بالرسوم الجمركية والمواصلات والبنية التحتية، والتي حالت دون نمو وتطور إنتاج أو قطاع خدمات فلسطينيين قادرين على المنافسة. وتابع قائلا إن تلك القيود شُددت حاليا، فكانت الخسائر الناجمة عنها، وفقا لتقديرات عام ٢٠١٠، مساوية تقريبا لحجم الاقتصاد الفلسطيني برمته. وبلغت الخسائر الكلية القابلة للقياس للاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لعام ٢٠١٠ حوالى ٦,٨٩٧ بلايين دولار وهذه الخسائر قياسا بالناتج المحلي الإجمالي التقديري لفلسطين تعتبر جسيمة للغاية حيث تقدر بنسبة ٨٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني التقديري لعام ٢٠١٠.

٤٥ – وبعبارة أخرى، فإن الفلسطينيين لو لم يكونوا خاضعين للاحتلال الإسرائيلي، لكان الاقتصاد الفلسطيني ضعفي حجمه الحالي. وقال إن الاحتلال لا يُبقي الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا صغير الحجم فحسب، ولكنه يعوق أيضا تحقيق التوازن المالي الفلسطيني عن طريق الحد من مداخيله: سواء بشكل مباشر، عن طريق الحيلولة دون بلوغ الكفاءة في تحصيل الضرائب والتي تعزى أساسا إلى الحظر المفروض على عمل السلطة الفلسطينية على الحدود الدولية؛ أو بشكل غير مباشر، عن طريق الإمعان في تقليص حجم الاقتصاد الفلسطيني،

وبالتالي، قاعدة إيراداته الضريبية. ولولا الاحتلال، لحقّقت السلطة فائضا كبيرا تنتفي معه حاجتها إلى المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة، ولكانت قادرة على توسيع النفقات المالية توسيعا كبيرا لحفز تحقيق مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤٦ - ولاحظ السيد **إسحاق** أن غالبية التكاليف الناجمة عن الاحتلال ليس لها أي علاقة بالمخاوف الأمنية، وإنما هي ناجمة عن القيود المشدّدة المفروضة على الفلسطينيين لمنعهم من الوصول إلى مواردهم الطبيعية، التي تستغل إسرائيل الكثير منها. وتبلغ الخسائر ما يربو على ٤,٥ بلايين دولار سنويا، أي ما نسبته ٥٦ في المائة تماما من الناتج المحلي الإجمالي، سواء بسبب فقدان عائدات الإنتاج في الماضي التي كان من الممكن تحقيقها لولا القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، أو بسبب ارتفاع تكاليف المواد الخام الناجم عن منع الفلسطينيين من استغلال مواردهم. وبيّن التكاليف الضخمة الناتجة عن حصار غزة، التي اعتبرها ناجمة عن القيود التي لا تُعَدُّ ولا تحصى التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك الإغلاق شبه الكامل لقطاع التجارة الفلسطينية وتحديدا التجارة الفلسطينية مع الشركاء من غير الإسرائيليين، وانقطاع إنتاج الكهرباء، ومحدودية فرص الحصول على الموارد البحرية، ومواصلة قصف البنى التحتية. ويعتقد السيد إسحاق أنه على رغم ضخامة تقديرات الخسائر التي قدمها، فإن من المرجح أن تكون هذه التقديرات أقلَّ من الخسائر الحقيقية الناجمة عن الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، بسبب محدودية البيانات.

٤٧ - وقال **شير هيفر**، الباحث الاقتصادي بمركز المعلومات البديلة ومقره القدس، في كلمة ألقاها في إطار الحلقة الدراسية عبر برنامج سكايب، إن مصادرة الأراضي والاستيلاء على الموارد المائية واقتلاع أشجار الزيتون على مساحات شاسعة من الأرض، أدت إلى شلل القطاع الزراعي الفلسطيني، الذي لا يمكنه حاليا تلبية حتى الاحتياجات الغذائية للسكان الفلسطينيين وحدَهم، ناهيك عن تصدير المنتجات الزراعية من أجل ضخ العملة الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني التي هي في أمسّ الحاجة إليها. وقال إن القطاعين الصناعي والمالي الفلسطينيَّين أيضا لا يزالان يعانيان من الركود، لأن إسرائيل تنفذ سياسات لا تعد ولا تحصى لمنع تطورهما. فكانت النتيجة اعتماد الفلسطينيين اعتمادا كبيرا على السوق الإسرائيلية في ذينك القطاعين. ويخضع القطاع التجاري الفلسطيني لقيود مشددة بسبب ما تفرضه إسرائيل من قيود على الانتقال. وقال إن السؤال المطروح لا يتعلق بضخامة الأضرار التي سببها الاحتلال الإسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني، بل في معرفة كيفية قياسها بشكل صحيح.

٤٨ - ويرى السيد هيفر أن أي حساب للضرر الذي تلحقه إسرائيل يجب أن يصاحبه جهد قانوني وسياسي للمطالبة بالتعويض الكامل على الضحايا. وقال إن الاحتلال الإسرائيلي هو مسألة سياسية إلى حد كبير، وأن الأسباب التي تدفع إلى قياس مدى الضرر الذي تلحقه إسرائيل بالشعب الفلسطيني لا تنبع من فضول أكاديمي فحسب. فإسرائيل ملزمة أخلاقيا بتعويض الفلسطينيين عما تلحقه بهم من أضرار. وأكّد أنه لا بد من المعاقبة على الجرائم التي ترتكب بحق السكان الواقعين تحت الاحتلال، وأن الضحايا يستحقون الحصول على تعويضات.

٤٩ - وقال إن انتظار التقييم والمطالبة بالتعويض حتى زوال الاحتلال قد يؤدي إلى نتائج عكسية على الرغم من أن الضرر يستمر في التراكم ما دام الاحتلال مستمرا. فعلى الحكومة والمجتمع الإسرائيليَّين أن يعيا العواقب المترتبة عمّا يتبعانه من سياسات ويتخذانه من إجراءات بحق الشعب الفلسطيني، وأن يضعا في الاعتبار دفع التعويضات مستقبلا عن الأضرار عند صياغة السياسات تجاه السكان الفلسطينيين. وقال السيد هيفر إن الإدراك بأن المواطنين الإسرائيليين سيتعين عليهم دفع تعويضات عن الخسائر التي يلحقها الاحتلال قد يعجل في إنهائه، أو يؤدي، على الأقل، إلى الحد من عدد وحجم الاعتداءات والعقوبات والقيود الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني. واختتم بالقول إن المطالبة بالتعويض تشكّل، علاوة على ذلك، رادعا يردع جميع البلدان عن احتلال بلدان مجاورة لها ويجبرها على الالتزام بالقانون الدولي.

٥٠ - وناقش **طارق العلمي**، رئيسُ قسم القضايا الناشئة والقضايا المتصلة بالنزاعات باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بيروت، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي والانتقال إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة. وأشار إلى أن معظم البيانات التي أوردها جُمعت من مختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك من السلطة الفلسطينية ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية فيها. وقال إن السبب الرئيسي للمحنة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني هو الاحتلال الإسرائيلي. فقد وضعت إسرائيل نظاما للاحتلال تجسد في سلسلة من التدابير غير المشروعة والمحرمة دوليا، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة والاعتقالات ومصادرة الأراضي والممتلكات وهدم المباني والمنازل وتشريد السكان.

٥١ - وأشار بالمثل، لدى توثيقه للوضع في القدس الشرقية، إلى عدد حالات التشريد والقيود المفروضة على قدرة الفلسطينيين على البناء فيها؛ وبنتيجة ذلك، فإن ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ فلسطيني معرضون لأن يصبحوا بلا مأوى. وفي الوقت نفسه، سُجل وجود

ما يقرب من ٥١٧ ٠٠٠ مستوطن في ١٤٤ مستوطنة و ١٠٠ بؤرة استيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة في منتصف عام ٢٠١٠. وارتفع معدل نمو سكان المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى ما يربو على الضعفين منذ عام ١٩٩٢. وأشار إلى أن معدل البناء في المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة بلغ، في عام ٢٠١١، ضعفي معدل البناء داخل إسرائيل. ويلاحَظ اتجاه يبعث على القلق يتمثل في تزايد عنف المستوطنين واعتداءاتهم على ممتلكات الفلسطينيين ومحاصيلهم. وفي الواقع، زادت تلك الاعتداءات في عام ٢٠١٠ بنسبة الضعفين عن العام الذي سبقه، بما في ذلك الاعتداءات على المرافق الطبية والتعليمية.

٥٢ - وقال إن الحقيقة هي أن الفلسطينيين، كمجتمع واقتصاد، كانوا مقطوعين لأكثر من أربعة عقود عن البلدان العربية المجاورة، ولذلك فمن الطبيعي أن يسعوا إلى تأمين ''شريان حيوي'' في المنطقة. والرأي العام داعم للشعب الفلسطيني في محنته. وفي حين أن الدعم الدولي ومساعدات الجهات المانحة غالبا ما تخضع لاعتبارات سياسية، فإنه يمكن للبلدان العربية والمجتمع المدني والقطاع الخاص تقديم هذا الدعم ''من دون شروط سياسية''. وأبرز، في هذا السياق، أهمية المجتمع المدني والشراكات مع القطاع الخاص، فضلا عن دور الأمم المتحدة في إعادة الإدماج - لتشجيع تلك الشراكات، وتوفير منابر لإقامتها وتعهدها بالرعاية، مع توفير بعض التمويل الأولي والمشاريع التأسيسية.

٥٣ - وركزت **إيمان جبّور**، مديرة بحوث في جمعية ''غيشا'' (نهج) - المركز القانوني للدفاع عن حرية الحركة ومقره تل أبيب، ملاحظاتها على تأثير القيود المفروضة على تنقل السلع والأشخاص في غزة، وأبرزت أمثلة على صمود الشعب الفلسطيني. واستعرضت تاريخ المنطقة والسياسات الإسرائيلية المتعلقة بمنح التصاريح لغزة والضفة الغربية بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٩١، مشيرة إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي أكثر تطورا واعتمادا على التكنولوجيا، في حين أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد في معظمه على الزراعة. وهذا ما يجعل من تكامله مع الاقتصاد الإسرائيلي مسألة صعبة، وخصوصا نظرا لسيطرة إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني. وبعد الانتفاضة الأولى، ألغت إسرائيل جميع التصاريح، حتى تصاريح العمال، فارتفع معدل البطالة ارتفاعا كبيرا، وفاقم من الضعف في غزة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أُعلنت غزة كيانا معاديا وطُبقت عليها قيود عديدة. ثم قامت إسرائيل بتقليص دخول السلع إلى قطاع غزة، والسماح بما لا يكاد يكفي لسد رمق السكان. وعرضت السيدة جبّور بعضا من الحسابات الإسرائيلية التي حصل عليها مركزها لكمية القمح والسلع الأخرى التي يستهلكها الغزاويون.

٥٤ - وأشارت إلى أنه منذ تموز/يوليه ٢٠١٠، شملت القيود الأسلحة والسلع ذات الاستخدام المزدوج. وأُدخلت إلى غزة مواد البناء، كالحصى والإسمنت والحديد والصلب، ولكن تلك المواد هي سلع ''يمكن استخدامها لأغراض أخرى'' تقتصر على مشاريع المنظمات الدولية التي وافقت عليها إسرائيل. واللوائح الإسرائيلية هي التي تحدد أيضا من يسمح له بدخول غزة ومن يسمح له بمغادرتها، في إطار ما وصفته بسياسات ''عشوائية''. وقالت، على سبيل المثال، إنه يمكن ألاّ يُسمح بالمغادرة لشخص يحتاج إلى علاج طبي، ثم يسمح له بعد أن يشرف على الموت. ولا يمكن لأفراد الأسرة عبور الحدود، ولكن في وسعهم حضور جنازة. وقامت إسرائيل أيضا بمحاولات لفصل الضفة الغربية عن غزة. ويمكن للاعبي كرة القدم مغادرة غزة، في حين لا يمكن ذلك للعاملين في مجال الفنون. وتُمنح تصاريح التنقل لرجال الأعمال، بشرط أن يكونوا ذوي ثقل اقتصادي وشهرة، وهذا ما يتعارض مع المنطق الذي مؤداه أن السبب وراء مغادرتهم غزة يجب أن يكون مساعدة الاقتصاد الغزاوي. وأما سكان غزة فمهددون دائما بالإبعاد، في جميع الأحوال.

٥٥ - وفي المناقشة التي تلت، حثّ أحد المتكلمين على احتساب التكلفة الاقتصادية سنويا، بحيث تشمل أيضا خسارة الدخل من السياحة وإغلاق المعابر. وقال إنه يجب أيضا احتساب تكلفة التدمير وعمليات الهدم. وقُدم اقتراح بالأخذ في الاعتبار تدهور البيئة الناجم عن السياسات الإسرائيلية، مع ما يرافقه من نضوب للآبار وارتفاع لنسبة الملوحة في المياه. وعلاوة على ذلك، أُشير بأن تقوم الأمم المتحدة بإنشاء فريق عامل يجري مقارنة لوضع الاقتصاد الفلسطيني قبل عام ١٩٦٧ مع وضعه الحالي ويلتمس توصيات من مجلس الأمن أو الجمعية العامة بشأن سبل تعويض الشعب الفلسطيني عن خسائر الاحتلال. وشُدد على الأبعاد السياسية للقضية، وطُرح على المشاركين السؤال التالي: ما هي التكلفة على الصعيد الدولي؟ وقال متكلم آخر إن الأمم المتحدة تقوم حاليا بإجراء دراسات عن كلفة الاحتلال، مما يشير إلى ضرورة أن تطرح المنظمة مبادرة لوضع آلية يمكن أن تقوم بإعداد جرد شامل لتلك التكلفة.

٥٦ - وردا على ذلك، قال **جاد إسحاق** إنه جرى تحديد حجم سبع من الخسائر ''الثماني''، ولكن بعضها، مثل مصادرة الأراضي، غير قانوني فما كان ليحدِّدَ حجمها، لأنها ببساطة ملغاة وباطلة في القانون الدولي وبالتالي لا تُحتسب. ويمكن طلب التعويض عن استخدام الأراضي بعد إعادتها. فالمطلوب هو الإعادة لا التعويض؛ إذ يجب أن تُردّ الأراضي إلى أصحابها. ووافق على أن تدرَج الفرص الضائعة في مجال السياحة في مناقشة كلفة الاحتلال. وقال لا بد من الإظهار للعالم أن إسرائيل ''تجني ثمار احتلال رخيص الثمن''، مضيفا ''علينا جعل الاحتلال مكلفا وإلاّ فإننا سنعيش تحته لفترة طويلة''.

٥٧ - بيد أن **شير هيفر** يرى أن اقتصار التركيز على رد الحقوق من دون التعويض، يشكّل ''حافزا لإسرائيل على مواصلة الاحتلال''. والأضرار التي لحقت بالفلسطينيين من جراء الاحتلال ''لا تزال تتراكم''. وعليه، فإن التعويض ''ينبغي ألاّ يُسحب من النقاش''. وهذه هي إحدى الوسائل التي يمكن بواسطتها ممارسة ضغط على الحكومة والمجتمع الإسرائيليَّين. وإن لم تتحمل إسرائيل مسؤوليتها تجاه الشعب الفلسطيني، فلا بد لها من دفع تعويضات. وتبرهن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الحكومات الأخرى على إسرائيل على وجود التزام واسع النطاق بالقانون الدولي؛ وهذا بالفعل يجعل الاحتلال مكلفا لإسرائيل.

جيم - الجلسة العامة الثالثة

التعويض عن تكلفة الاحتلال بموازاة التحضير للاستقلال والسيادة والتنمية المستدامة

٥٨ - تناول المتكلمون في الجلسة العامة الثالثة المواضيع الفرعية التالية: ''التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي للمانحين في تنفيذ برامج المساعدة''، و ''مطالب الفلسطينيين من السلطة القائمة بالاحتلال - الاستفادة من تجربة الأمم المتحدة في التعويض الاقتصادي الناتج عن الحروب (خبرة قضية التعويض عن الخسائر الناجمة عن الغزو العراقي للكويت واحتلاله لها)''؛ و ''إيجاد توازن بين القضاء التدريجي على الاعتماد على المساعدات الخارجية وضرورة استمرار المساعدة الدولية في المجالين الإنمائي والإنساني''.

٥٩ - وقال **عمر مهيار**، مديرُ المشاريع في إدارة صناديق الاستئمان في البنك الإسلامي للتنمية، إن البنك ملتزم بمساعدة الشعب الفلسطيني ''بغضّ النظر عن أي شيء''. ولكن من أصل مبلغ ٣٠٠ مليون دولار المعتمد للمشاريع في غزة، كان المبلغ الذي أُنفق ''لا يُذكر'' بسبب القيود المفروضة على المواد والقيود اللوجستية. وأضاف أنه على الرغم من التحديات العديدة التي يواجهها البنك في عمله ''فنحن نبقي الأمل حيّا في النفوس''، من أجل فلسطين، ''الدولة العضو''. وأشار إلى أنه بعد الحرب في غزة، خصصت بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة مبلغ ١,٦ بليون دولار لإعادة الإعمار، بجدول زمني للتنفيذ مدته خمس سنوات. وحاليا، بعد ثلاث سنوات، ''لم يُنجز إلا أقلّ القليل''. فمن مبلغ الـ ٣٠٠ مليون دولار المخصص لمشاريع في غزة، تخصص منها ٦١ مليون دولار لبناء وحدات سكنية، ولكن لا يزال أشخاص يعيشون في الخيام. وبالمثل، خُصص مبلغ ٣٨ مليون دولار للمدارس والجامعات والمختبرات، ولكن ٨٠ في المائة من مدارس غزة تدرّس وفق نظام الفترتين. ولا يزال العمل جاريا على إعادة بناء القطاع الصحي، الذي لحقت به أضرار بالغة، وكذلك الأمر فيما يخص قطاع الأشغال العامة.

٦٠ - وأضاف أن غزة تعاني من نقص شديد في المواد. ولإصلاح الطرق المدمرة، على سبيل المثال، تساعد الأفكار المبتكرة، مثل استخدام اللبنات المتداخلة، في الاستعاضة عن مواد البناء المحظورة. وتوجد حالات مماثلة في القطاع الزراعي ومصايد الأسماك. أما فيما يخص الكهرباء، فإنها تمثل ''كارثة كبيرة'' لغزة. وخصص البنك ٥٠ مليون دولار لربط الشبكة الكهربائية في غزة مع مصر في عام ٢٠٠٧، ولكنْ لم يتحقق شيء من ذلك بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل. وفي الوقت نفسه، تتزايد حالة الشبكة الحالية في غزة تدهورا، وقامت القوات الإسرائيلية بقصفها عدة مرات. وكذلك لا يمكن إدخال آلات جديدة، في حين أن الاعتماد على الآلات القديمة يلحق ضررا بالغا بقطاع الصناعة التحويلية.

٦١ - وقال **جيفري د. بريويت**، نائب مدير/منسق برامج بالمركز الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة، في دراسته للتحديات التي تواجهها عملية تعويض تكلفة الاحتلال، إنّ تعثُر عملية السلام، الذي أدى إلى تأجيل الاتفاق على الوضع النهائي إلى أجل غير مسمى، أُضيفتَ إليه سياسات الجهات المانحة التي تتيح لإسرائيل ''مجالا واسعا وأموالا وفيرة'' لتحقيق مطامحها، بما في ذلك ضم مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية واستغلال كميات كبيرة من الموارد الطبيعية.

٦٢ - وقال إن على الوكالات المانحة أن تتناول مسألة أفضل السبل لمعالجة السياسات المدمرة وغير المشروعة المطبّقة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا بد من أن يكون مفهوما استحالة تحقيق تنمية حقيقية في ظل الاحتلال؛ ولا بد للمانحين من إدراك أن التنمية الحقيقية في الأرض الفلسطينية المحتلة لن تتحقق ما لم تعالَج قضايا الأراضي والموارد الأخرى التي يقوم عليها الاقتصاد معالجةً جدية بشكل عادل ودائم. ولن يكون للمعونة من أثر إلا عند اقترانها بخطة سياسية واضحة في السعي للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة، على أساس القانون الدولي. وقال أيضا ما دام الفلسطينيون الواقعون تحت الاحتلال يعيشون حالة استقطاب سياسي، ضمن اصطفافات حزبية بشكل رئيسي، فلا ينبغي للجهات المانحة أن تكون جزءا من ذلك النزاع أو تسمحَ له بأن يدخل في تحديد كيفية توزيع المعونة أو تحديد مستحقيها. ولكنه استدرك قائلا إن النقطة الرئيسية هي أنه ''لا يمكن قيام تنمية حقيقية ومستدامة ما لم يتم إنهاء الاحتلال ويمكَّنَ الشعب الفلسطيني من تحقيق السيادة والسيطرة على القرارات المتعلقة بمستقبله، واستغلال موارده، ونوع المجتمع الذي يسعى إلى إقامته''.

٦٣ - وناقش **مجتبى قزازي**، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للتعويضات في جنيف، الدروس المستفادة من السنوات العشرين الماضية التي قد تكون مفيدة في سياق المطالبات الفلسطينية. فاستعرض، على وجه التحديد، ما قامت به لجنة التعويضات، وهي هيئة فرعية

تابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أُنشئت بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الخاص بالحالة بين العراق والكويت، المعروف بشكل غير رسمي باسم ''قرار وقف إطلاق النار''. وأشار السيد **قزازي** إلى أن النص يتضمن عدة أحكام تتعلق بالتعويض، بما في ذلك التأكيد على أن العراق ''مسؤول''، بموجب القانون الدولي، عن أي خسارة أو ضرر مباشرين، بما في ذلك الضرر البيئي أو ما يلحق بالحكومات أو المواطنين أو المنظمات من أذى فيما يتعلق بغزو الكويت.

٦٤ - وأوضح أن ولاية اللجنة كانت في تلقي المطالبات وتجهيزها ودفعها. ووصف هيكلها، وأشار إلى اعتماد قرار آخر أنشئ بموجبه صندوق للتعويضات ينص على تمويل التعويضات من عائدات النفط العراقي. وتلقت اللجنة ٢,٧ مليون مطالبة من أكثر من ١٠٠ حكومة. ومن المطالبين أيضا، إلى جانب الحكومات، فئات من الأفراد والشركات والمنظمات. وبيّن أنواع المطالبات، مثل المطالبة المتعلقة بالإصابة أو الوفاة، ومن المسؤول عن دفع التعويض. وقال إن أي لجنة تُنشَأ في حالة الأرض الفلسطينية المحتلة ستؤدي إلى ''إحياء آمال''، وبالتالي، فمن المهم، قبل إنشاء هذه الهيئة، إيجاد هيكل إداري سليم للتعامل مع المطالبات قبل رفعها.

٦٥ - ووافق **نوّاف أبو شمالة**، الخبير الاقتصادي في جامعة الدول العربية بالقاهرة، على استحالة الادعاء بإمكانية التحديد الفعلي والقاطع لكلفة الاحتلال الإسرائيلي وعلى أن هذا الاحتلال هو المسؤول عن تعاظم تلك التكاليف في الأرض الفلسطينية المحتلة. فالمعاناة تمثّل كارثة يعانيها أبناء الشعب الفلسطيني؛ كما أن قيام المستوطنات الإسرائيلية المشيدة على الأراضي الفلسطينية، بتصريف مياهها العادمة غير المعالجة في اتجاه أرض المزارع الفلسطيني وأبنائه أمرٌ لا يمكن تصوره. ومن كل مائة كوب من المياه الفلسطينية، تستولي إسرائيل على ٨٥ كوباً؛ وهذا يمثل كارثة. ويجب على العالم أجمع أن يتصدى لتلك الممارسات، وأن ''يدق أجراس'' الإنذار.

٦٦ - واستطرد قائلا إنه سبق أن لفت نظره في الحلقة الدراسية أن الإحصاءات كثيرا ما تكون مضللة، وأنه يود لكل جهة دولية تتعرض لتحليل أوضاع الاقتصاد الفلسطيني أن ترى الأسباب الحقيقية للتدهور وأن تؤكّد على ''مدى'' التراجع وأسبابه. وشدد على أهمية الإشارة إلى أنه ليس كل نمو لقيمة الناتج المحلي الإجمالي هو دليل تنمية اقتصادية، ولكنه قد يكون نتيجة لتدفق المساعدات الدولية. كما أن تحسن الميزان التجاري الفلسطيني، لا يعكس فعليا تحسن قطاعات الإنتاج الفلسطيني، بل لعله ناجم عن تخفيف الحصار. والجميع يعلم أن الانفتاح على الأسواق الخارجية هو أمر حتمي لأي اقتصاد صغير يسعى إلى تحقيق التنمية.

وعبّر عن القلق من أن توقف المساعدات إلى الشعب الفلسطيني هو أداة هامة من أدوات المجتمع الدولي لحصر اقتصاد الأرض الفلسطيني المحتلة، وفي الواقع، لمساعدة الاقتصاد الإسرائيلي. وقال أيضا كلما زادت القيود الإسرائيلية زادت الحاجة للمساعدات الدولية، وكلما تراجعت حدة القيود الإسرائيلية تراجع مستوى الاحتياج للمساعدات الدولية. وأكّد أن الشعب الفلسطيني شعب منتج، وهو شعب بناء وتعمير. فالفلسطيني، الذي تعرض للعدوان العسكري من قوات الاحتلال الإسرائيلي، كان يقوم بالشروع في إعادة تعمير ما دمره ذلك العدوان. وأكّد على أن الشعب الفلسطيني لا يسعده أن يكون في صدارة متلقي المساعدات، بل يتطلع فقط إلى فرصة للعمل ضمن مناخ مؤات، و ''لرفع قيود الاحتلال عنه''.

رابعا – الجلسة الختامية

٦٧ – قال **عفيفي عبد الوهاب**، مساعد وزير الشؤون الخارجية وممثل مصر الدائم لدى جامعة الدول العربية، إن نوعية وحجم المشاركة في هذه الحلقة الدراسية جاءت لتؤكد اهتمام المجتمع الدولي بدعم جهود الأمم المتحدة للتعامل مع الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على أوضاع السكان المدنيين في الضفة الغربية وغزة والتخفيف من آثاره على الشعب الفلسطيني. وأشار إلى أن مصر، كرئيسة لحركة عدم الانحياز، تولي القضايا المتعلقة بفلسطين اهتماما خاصا، وتدفع بها في مختلف المحافل الدولية، دعما لجهود استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ورأى أن مداخلات المشاركين في الحلقة الدراسية جاءت لتعزز من الوعي الدولي بالحاجة إلى إقامة نظام اقتصادي قابل للحياة في الأرض الفلسطينية عبر جهد دولي منسق.

٦٨ – وقال السيد **عبد الوهاب** إن ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير والتغيرات التاريخية في المنطقة العربية جاءت لتعطي زخما وقوة لمساعي استعادة الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف. وهي تطورات يجب أن تحمل إسرائيل على إدراك أهميتها وتغيير سياساتها بما يضمن إعادة حقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ودول الشتات. وأضاف أن مصر تؤكد موقفها الثابت في نصرة حقوق الفلسطينيين والعمل من أجل استعادتها، والتزامها بإنهاء الاحتلال وتحقيق مصالحة وطنية فلسطينية تؤسس لوحدة الصف الفلسطيني. وأعرب عن دعم مصر للحلقة الدراسية من أجل تحقيق هدفها السامي.

٦٩ – وقال السيد **منصور** إن اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني، باختيارها الموضوع الرئيسي للحلقة الدراسية، أرادت أن تثبت أنّ تكلفة الاحتلال البالغة ٧ بلايين دولار سنويا تعني أنه لو أُنهي الاحتلال، لأتاح هذا المبلغ للشعب الفلسطيني ''حكم أنفسنا وتمكننا من

أموال لإدارة شؤون البلد''. وإذا كان الاحتلال يكلف ٧ بلايين دولار، فهذا يعني استفادة الفلسطينيين من هذا المبلغ لو أُنهي الاحتلال من أساسه؛ بل سيكون لديهم الموارد المالية ويستطيعون الاعتماد على أنفسهم. وعلاوة على ذلك، فإنهم سيكونون قادرين على إقامة دولة قابلة للحياة وقوية لأن لديهم مؤسسات خاصة بهم، ولأنهم يتمتعون بدعم ثلثي أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقال ''ليس الاحتلال جزءا من حياة للشعب الفلسطيني إلى الأبد''.

٧٠ - وتابع السيد **منصور** القول بأنه توجد الكثير من الطرق لسرد قصة الشعب الفلسطيني والتدمير الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاحتلال. ويدل الإقبال الكبير بمستوى رفيع على الحلقة الدراسية على أنه رغم الأمور الكثيرة التي تحدث في العالم العربي والاقتصاد العالمي، لا تزال القضية الفلسطينية على قدر كبير من الأهمية. وأكّد أن الاجتماع عُقد في مصر بسبب العلاقة التاريخية، ولأنها فرصة ''لإيصال رسالة قوية كمجتمع دولي'' بضرورة وضع حد لهذا الحصار الجائر وغير القانوني وغير الأخلاقي المفروض على الشعب الفلسطيني في غزة. فمصر هي بوابة غزة والحلقة الدراسية توصل رسالة قوية وواضحة لإنهاء الحصار.

٧١ - وقال إن اتفاق المصالحة أُبرم في مصر أيضا في ٤ أيار/مايو ٢٠١١، وفيها سيلتقي القادة قريبا مرة أخرى لإبرام اتفاق تشكّل بموجبه جميع الفصائل الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية ''حكومة تكنوقراط'' للإعداد للانتخابات وإعادة إعمار غزة، والبدء في وضع حد للانقسام غير المنطقي بين ''جناحي'' الوطن الفلسطيني والنظام السياسي. وأضاف أنه، حتى الآن، اعترف بدولة فلسطين ١٣٢ بلدا أشارت جميعها إلى أن الشعب الفلسطيني على استعداد لحكم نفسه. وقال إن فلسطين لن تكون بلدا من أقل البلدان نموا، ولكن دولة بإمكانات بلد متوسط الدخل.

٧٢ - وتساءل ''لماذا يستمر الاحتلال؟'' ورأى أن ذلك يعود إلى تجاهل إسرائيل للقانون الدولي، وإلى الحماية التي تحظى بها من بلد قوي. وفي هذه الأثناء، يعكف الفلسطينيون على توحيد البيت الفلسطيني، وإنهاء الحصار، والتعامل مع بعضهم بعضا، وتطبيق استراتيجية جديدة للتوجه إلى الأمم المتحدة لإقامة الدولة فلسطينية، وبكافة الأدوات الإضافية اللازمة، والدفاع عن حقوقهم في المجال القانوني، والنهوض بقضيتهم بوجه عام.

٧٣ - وفي الختام، قال **السيد ديالو**، رئيس اللجنة، بأن اللجنة أرادت، من خلال هذه الحلقة الدراسية، أن توضح أن للاحتلال تكلفة، وأنها ''تكلفة كبيرة''؛ وتبين أنه يكلف الكثير لا بل إنه مدمر للشعب الفلسطيني، وهو يؤثر سلبا على الاقتصاد والتنمية الاجتماعية

والاقتصادية والحياة اليومية لملايين الفلسطينيين. وقال إن الاحتلال الإسرائيلي وما تترتب عليه من تبعات بالنسبة لفلسطينيين له أيضا تكاليف على المجتمع الدولي، نظرا لأن الأموال النفيسة التي تخصص كمساعدات للتخفيف من الأضرار الناجمة عن السياسات الإسرائيلية كان يمكن أن توجه لتعزيز التنمية. وأوضح أن الوقت لتحقيق الحل القائم على أساس وجود دولتين بدأ ينفد. وأن الاحتلال يجب أن يزول دون شروط مما يتيح للشعب الفلسطيني تحقيق استقلال دولة فلسطين على كامل الأرض الفلسطينية التي احتُلت عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير. واختتم السيد **ديالو** قائلا إن اللجنة تؤمن أن الحل القائم على أساس وجود دولتين يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية.

المرفق الأول

موجز الرئاسة

١ - جمعت هذه الحلقة الدراسية التي دامت ليومين ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام. واستعرضت الحلقة الدراسية تأثير السياسات والممارسات الإسرائيلية على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ونظرت في التكلفة التي يتكبدها الفلسطينيون نتيجة الاحتلال الإسرائيلي في مختلف قطاعات الاقتصاد؛ وتطرقت إلى سبل الحفاظ على الإنجازات الاقتصادية التي تحققت في الآونة الأخيرة في أعقاب تنفيذ برنامج بناء الدولة الفلسطينية.

٢ - وأشار ممثل مصر، البلد المضيف، إلى التغييرات التاريخية التي حدثت في المنطقة، فأعرب عن الأمل في أن تصب هذه التطورات في نهاية المطاف في صالح الشعب الفلسطيني، وأكد ضرورة قيام إسرائيل بالتكيف مع الحقائق الجديدة. وأشار إلى أهمية المجتمع المدني وتأثيره المتزايد في صنع القرارات السياسية، ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ قرار حاسم للمساعدة في التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع.

٣ - وأشار الأمين العام للأمم المتحدة، في رسالة ألقيت باسمه، إلى ارتفاع التكلفة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني نتيجة الاحتلال، داعيا إلى أن ينتهي، وأشار إلى البعد الاقتصادي للمستوطنات غير القانونية والهياكل الأساسية التابعة لها، التي قيدت بشدة إمكانية وصول الشعب الفلسطيني إلى الأراضي والموارد الطبيعية. ودعا أيضا إلى رفع كامل للحصار عن غزة ليُفسح المجال أمام انتعاشها الاقتصادي، وشدد على أن الحل السياسي هو الوحيد الذي من شأنه أن يتيح النمو الاقتصادي المستدام.

٤ - وعدد رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الجوانب المختلفة لتأثير الاحتلال، من قبيل أن أكثر من ٤٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية محظور على الفلسطينيين، خدمة لاحتياجات نصف مليون مستوطن إسرائيلي؛ وتوقع أن يبتلع جدار الفصل نسبة إضافية قدرها ٩ في المائة من تلك الأراضي؛ وزيادة عمليات هدم المنازل والإخلاء خلال عام ٢٠١١ بنسبة الضعفين؛ وارتفاع معدل الجرائم وأعمال التخريب التي يرتكبها المستوطنون بنسبة ٤٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تمنع إسرائيل تدفق صادرات غزة ووارداتها، مما يعوق إعادة بناء اقتصادها المنهار، وكما تعاني الضفة الغربية من التشرذم والقيود. ويسبب الاحتلال ضررا اقتصاديا واسع النطاق يشمل إهدار النواتج ونهب الموارد الطبيعية والتدهور البيئي. ويعمق الاحتلال اعتماد الفلسطينيين على المعونات ويعوقهم في الساحة الدبلوماسية، في حين أن إسرائيل تجني منافعه.

٥ - وشدد على الحاجة إلى ''مساعدة أكثر ذكاء'' تشجع على الاعتماد على الذات، وتحفز الاستثمار الخاص، وتؤدي إلى تمكين الفلسطينيين. وقال إن التعاون المعزز من جانب الجهات المانحة سيكون عاملا أساسيا في نجاح هذا المسعى. وتكلم وزير التخطيط والتنمية الإدارية باسم السلطة الفلسطينية فأكد أن تكلفة الاحتلال تشمل التسبب بمحنة إنسانية وتتجاوز التكلفة الاقتصادية وجميع التكاليف الأخرى. وقال الوزير في عرضه الرئيسي إن الإجراءات الإسرائيلية كلفت الاقتصاد الفلسطيني ٧ بلايين دولار في عام ٢٠١٠، وهو مبلغ قريب من ناتجه المحلي الإجمالي السنوي. وجاء ذلك نتيجة القيود الثقيلة المفروضة على الفلسطينيين في الوصول إلى مواردهم الطبيعية، بما في ذلك مياههم وأراضيهم واحتياطاتهم من المعادن والغاز الطبيعي. ويمثل حصار غزة تكلفة رئيسية أخرى، فضلا عن كونه هجوما قاسيا على السكان المدنيين.

٦ - وتنشأ الخسائر الأخرى من التكاليف المبالغ فيها لما تورده الشركات الإسرائيلية من مياه وكهرباء. وبالإضافة إلى ذلك، تروج الحكومة الإسرائيلية لخطط استيطان في مناطق استراتيجية، وهو ما من شأنه منع تشكيل دولة فلسطينية قابلة للحياة. وأعرب الوزير عن أسفه من أنه على الرغم من الاعتراف الدولي الواسع بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واستعداد هذا الشعب للحكم الذاتي، فإن ذلك لم يترجم بعد بقيام دولة. وفي الختام، شدد على أن الفلسطينيين سيستمرون في تركيز جهودهم على الاعتراف بدولة فلسطين في عام ٢٠١٢، سواء من خلال مجلس الأمن أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

٧ - وخلال الجلسات العامة، قدم ممثلو هيئات الأمم المتحدة وكياناتها لمحة سريعة عن الحالة من ''منظار الأمم المتحدة''. وكان التأثير الإنساني للاحتلال في غزة والضفة الغربية هائلا، وذلك بسبب القيود المفروضة على الوصول في غزة، التي أثرت في الحياة هناك وحولت ٣٥ في المائة من الأراضي الصالحة إلى حد كبير للزراعة إلى أراض غير متاحة للزراعة. وفي غزة، أدت القيود المفروضة في البحر إلى تدهور شديد في صناعة صيد الأسماك وتلويث مصدر الغذاء الرئيسي لسكان غزة، وهو ما جعلهم يعتمدون على المعونة الغذائية. وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة لتخفيف حدة الحصار في عام ٢٠١٠، ظلت الحالة غير مستقرة، حيث لم يسمح بدخول إلا بنسبة ٤٠ في المائة من مستويات الواردات لعام ٢٠٠٧، وكانت الصادرات في أدنى حدودها. وبالتالي فإن غزة لم تتمكن من تلبية معظم احتياجات تنمية الهياكل الأساسية وإعادة البناء فيها. وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تأثرت حياة السكان تأثيرا كبيرا من جراء المستوطنات، والجدار الفاصل الذي امتد على طول ٧٠٠ كيلومتر، وعمليات التشريد القسري وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، والعقبات التي تعترض حركة الفلسطينيين. وقد تفاقمت الحالة من جراء عدم وجود ممر آمن

بين الضفة الغربية وقطاع غزة لحركة البضائع والمركبات والأشخاص. وكذلك تمثل عائق كبير أمام تنمية الاقتصاد الفلسطيني في تزايد الفصل المادي والديمغرافي للقدس الشرقية عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

٨ - وركز المشاركون اهتمامهم بعدئذ على القياس الكمي للضرر اللاحق بالفلسطينيين من جراء الاحتلال في مختلف قطاعات الاقتصاد. وقدم مدير معهد البحوث التطبيقية - القدس، جاد اسحق نتائج الدراسة التي نشرت بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، وهي أول محاولة لتقديم تقديرات كمية منهجية لهذه التكاليف لعام ٢٠١٠. ووفقا للدراسة، بلغت تكلفة الحصار على غزة في عام ٢٠١٢، محسوبة على المستوى الكلي من خلال المقارنة باقتصاد غزة قبل الحصار، ١,٩ بليون دولار (٢٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وقد نجمت هذه الخسارة عن عدد من القيود التي تفرضها إسرائيل، بما في ذلك إغلاق الأبواب شبه الكامل في وجه التجارة الدولية، والتسبب في تعطيل إنتاج الكهرباء، ومحدودية إمكانية الوصول إلى موارد البحر، واستمرار قصف الهياكل الأساسية.

٩ - وفي مجال المياه، لوحظ أن الفلسطينيين لا يستفيدون إلا من ١٠ في المائة من قدرة التغذية السنوية للنظام المائي للضفة الغربية، في حين أن إسرائيل تسيطر سيطرة كاملة على مستودعات المياه الجوفية في الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت إسرائيل تفرط باستمرار في استخراج المياه، مما تسبب في استنزاف احتياطيات المياه الجوفية، وكانت تبيع المياه بعدئذ للفلسطينيين. وقد جف نصف الآبار الفلسطينية على مدى العقدين الماضيين، وفي المتوسط، استهلك الإسرائيليون سبعة أضعاف كمية المياه التي استهلكها الفلسطينيون، في حين دفع الفلسطينيون خمسة أضعاف ما دفعه المستوطنون ثمنا للمياه.

١٠ - ومن جهة أخرى، ألقت المستوطنات الإسرائيلية نحو ٤٠ مليون متر مكعب من مياه المجاري والنفايات الصلبة سنويا في الأرض الفلسطينية، ووصل ٦٠ مليون لتر من مياه المجارير غير المعالجة أو المعالجة جزئيا إلى الأرض أو البحر أو مصادر مياه الشرب يوميا. وقد نجم عن تقييد الوصول إلى موارد المياه نوعان من الخسائر للاقتصاد الفلسطيني: خسائر مباشرة، أي تلك الناتجة عن ارتفاع تكاليف المياه المستهلكة، وهي تبلغ ٥١,٩ مليون دولار (٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وخسائر غير مباشرة تشمل الإنتاج الزراعي الضائع والمشاكل الصحية الناتجة عن رداءة نوعية المياه وهي تبلغ ١,٩ بليون دولار (٢٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

١١ - وأدت القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية إلى حرمان الفلسطينيين من مصادر هائلة من الإيرادات المرتبطة باستخراج الأملاح والمعادن من البحر الميت، الذي لا يزال محظورا على الفلسطينيين؛ وبتعدين الكثير من الحصى والحجارة المتوافرة في الضفة الغربية، والتي تستغل إسرائيل معظمها؛ وبفتح حقول الغاز في المنطقة البحرية المقابلة لغزة. وبلغت هذه التكاليف ١,٨٣ بليون دولار (٢٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وبالمثل، يجعل عدم إمكانية الوصول إلى البحر الميت تطوير صناعة سياحة فلسطينية ذات إمكانات عالية على طول شواطئ فلسطين أمرا مستحيلا، وهو ما يسبب خسارة قدرها ١٤٣,٥ مليون دولار سنويا (١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

١٢ - وشملت الخسائر الأخرى التي يفرضها الاحتلال تكلفة الكهرباء حيث إن الفلسطينيين يعتمدون على الإمدادات الإسرائيلية بسبب القيود المفروضة على توليد الكهرباء، وقد بلغت ٤٤٠,٨ مليون دولار (٥,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)؛ والتكاليف المتكبدة من جراء القيود المفروضة على التجارة الدولية، والتي بلغت ٢٨٨ مليون دولار (٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)؛ والتكاليف المرتبطة بالحواجز التي تعوق حركة البضائع والأشخاص ضمن الضفة الغربية، التي بلغت ١٨٤,٥ مليون دولار (٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)؛ وتدمير الأصول المنتجة، ولا سيما اقتلاع الأشجار (١٣٨ مليون دولار أي ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وبالإضافة إلى ذلك، بلغت التكاليف المالية المباشرة للاحتلال ٤٠٦ ملايين دولار سنويا في حين أن التكاليف المالية غير المباشرة بلغت ١,٣٨٩ بليون سنويا. وفي المجموع، بلغت تكلفة الاحتلال التي استطاعت هذه الدراسة قياسها ٦,٨٩٧ بلايين دولار في عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل ٨٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١٣ - ولوحظ أنه على الرغم من ضخامة الخسائر المقدرة، فمن المرجح أن يكون ثمة نقص شديد في تقدير التكاليف الحقيقية التي يفرضها الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، لأنه لم يكن من الممكن قياس جميع التكاليف المختلفة، نظرا لعدم وجود بيانات. ولاحظ المشاركون أنه ينبغي أيضا وضع تقديرات كمية للتكاليف الأخرى، التي تشمل الغرامات التي تفرض على الفلسطينيين؛ والتعويض عن استخدام الأرض عندما تسترد؛ والتعويض عن السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية؛ والتعويض عن تدمير الممتلكات الفلسطينية.

١٤ - واتفق المشاركون على أهمية توثيق الأضرار التي تلحقها السلطة القائمة بالاحتلال بالشعب الفلسطيني. وقدم مقترح بضرورة أن تنشئ الأمم المتحدة فريقا عاملا يعمل من أجل تحديد الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال ويسعى إلى إصدار

توصيات من مجلس الأمن أو الجمعية العامة بشأن سبل تعويض الشعب الفلسطيني. وفي سياق مماثل، أشير إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة وضع آلية يمكنها حصر الأضرار الناجمة بشكل شامل. وفي هذا الصدد، أشير إلى سجل الأمم المتحدة للأضرار الذي يوثق، منذ عام ٢٠٠٧، الأضرار الناجمة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي ينبغي أن يشكل، إلى جانب وحدات أخرى داخل وخارج الأمم المتحدة، جزءا من آلية التنسيق المقترحة.

١٥ - وتباينت الآراء فيما يتعلق بقضيتي التعويض ورد الحقوق. ففي حين أن الجميع وافق على أن القضيتين هامتان على حد سواء، شدد البعض على أن رد الحقوق أساسي لأن الأرض يجب أن تعاد إلى أصحابها، وأنه يمكن أن يجري التعامل مع قضية التعويض في وقت لاحق. ورأى آخرون أنه من المهم أن يجري التركيز بالفعل الآن على التعويضات كرادع لقيام السلطة القائمة بالاحتلال بالمزيد من الاستغلال.

١٦ - وعرض المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للتعويضات بعض الدروس المستفادة من حالة التعويضات عن الخسائر الناجمة عن غزو العراق للكويت واحتلاله لها. ومع الإقرار بالكثير من الاختلافات بين الحالتين، قد تكون الدروس التالية مفيدة في سياق النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني: ضرورة تحديد ولاية واضحة للهيئة المسؤولة عن التعويض؛ وأنواع الضرر الواقع أو الخسارة اللاحقة لتحديد المطالبات المؤهلة للحصول على التعويض؛ والأسس القانونية؛ والأهلية اللازمة لتقديم مطالبة؛ ومصدر الأموال اللازمة لتغطية التعويض.

١٧ - وناقشت الحلقة الدراسية كذلك دور الجهات المانحة الدولية في التخفيف من تكلفة الاحتلال. وفي البداية، لاحظ المشاركون أنه في حين أن عملية أوسلو قد أوجدت ظروفا هامة للتغيير أتاحت للفلسطينيين تحسين هياكلهم الأساسية وإيجاد الفرص، فقد أزالت أيضا عبئا كبيرا عن كاهل سلطات الاحتلال، حيث جرى نقل الجزء الأكبر من التكاليف إلى الجهات المانحة. ونشأت صلة تبعية، في شكل علاقة ثلاثية بين السلطة الفلسطينية والجهات المانحة وإسرائيل. ولوحظ أنه يتعين إدخال تغييرات في سياسات الجهات المانحة من أجل أن يكون للمبادرات تأثير حقيقي على أرض الواقع. وعلى وجه الخصوص، لم تبذل الجهات المانحة جهودا منسقة للربط بين السياقين السياسي والإنمائي.

١٨ - ونأت الجهات المانحة عن معالجة القضايا السياسية الصعبة، مركزة برامجها على القضايا التقنية، في حين ينبغي توجيه مبادراتها نحو مساعدة الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة. وكان هناك عدم فهم لاحتياجات الفلسطينيين وأولوياتهم، وجرى تصميم المبادرات لتلبية الاحتياجات الإسرائيلية. وقدم مقترح بضرورة قيام الفلسطينيين بتشكيل لجنة

تشرف على إدارة المعونات الدولية وتحدد الأولويات وتجري استعراضا سنويا لما إذا كانت فرادى الوكالات المانحة تفاقم حدة النزاع الداخلي أو تخففها.

١٩ - وبحث المشاركون أيضا في سبل ضمان مقومات البقاء الاجتماعية والاقتصادية لدولة فلسطين المستقبلية. وشددوا على أهمية وجود صلة بين الضفة الغربية وغزة وذكروا الأولويات في هذا الصدد: إزالة الحواجز من أمام التجارة والدخول إلى الأسواق؛ والسماح بحرية الوصول إلى البضائع والناس؛ وإنعاش الهياكل الأساسية والقطاع الخاص في غزة؛ وإعادة دمج اقتصاد غزة باقتصاد الضفة الغربية؛ وإعادة فتح السوق الإسرائيلية أمام منتجات غزة. وتتوقف أيضا مقومات بقاء دولة فلسطين المستقبلية على إعادة دمج اقتصاد القدس الشرقية في الاقتصاد الوطني الأوسع نطاقا من خلال تحسين التكامل بين التجارة وسوق العمل والسوق المالية. وكذلك تعد إعادة دمج الاقتصاد الفلسطيني في اقتصاد المنطقة أمرا حيوياً.

٢٠ - وثمة حاجة إلى إعادة تأسيس العلاقات وإقامتها في مجالي التنمية والأعمال التجارية مع المنطقة العربية كلها، بما في ذلك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص العربيين، خصوصا في ظل الصحوة العربية والدور المتجدد للمجتمع المدني في جميع أنحاء المنطقة. ومن شأن التعاون مع الشركاء العرب أن يتيح الفرص لتنسيق جهود الدعوة، والمشاريع الإقليمية، والتمويل، فضلا عن فرص الاستثمار في الأرض الفلسطينية المحتلة، في العديد من القطاعات، بما في ذلك السياحة والزراعة. وبوسع الأمم المتحدة تقديم المساعدة من خلال تشجيع الشراكات وتوفير المنابر لإقامتها ورعايتها، مع توفير بعض التمويل الأولي للمشاريع.

٢١ - وفي الختام، أشار المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة إلى أن التكلفة السنوية التي يتكبدها الفلسطينيون من جراء الاحتلال والمقدرة بـ ٧ بلايين دولار تعني أنه بوسع الفلسطينيين لاحقا، إذا توقف الاحتلال، أن يضمنوا تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، وأن يضيفوا بالتالي دليلا آخر على الاستعداد الفلسطيني لإقامة دولة مستقلة. واعتبر نسبة المشاركة المرتفعة في الحلقة الدراسية إشارة إلى أنه على الرغم من العديد من التطورات في العالم العربي والاقتصاد العالمي، لا تزال القضية الفلسطينية في صدارة جدول أعمال الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وشعوب المنطقة.

المرفق الثاني

قائمة المشاركين

المتكلمون

السيد طارق علمي	رئيس قسم القضايا الناشئة والتراعات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بيروت
سعادة السيد علي الجرباوي	وزير التخطيط والتنمية الإدارية السلطة الفلسطينية رام الله
السيد محمود الخفيف	منسق، وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جنيف
السيد ماكسويل غايلارد	نائب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسق الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية والإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة القدس
السيد شير هيفر	باحث اقتصادي، مركز المعلومات البديلة القدس
السيد جاد إسحاق	المدير العام، معهد الأبحاث التطبيقية بيت لحم
السيدة إيمان جبور	مديرة الأبحاث، ''مسلك'' - المركز القانوني للدفاع عن حرية الحركة تل أبيب
السيد مجتبي قزازي	الرئيس التنفيذي، لجنة الأمم المتحدة للتعويضات جنيف
السيد عمر مهيار	مدير الحافظات، إدارة صناديق الائتمان البنك الإسلامي للتنمية جدة

السيد ألكس بولوك	مدير برنامج تمويل المشاريع الصغيرة، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى القدس
السيد جيفري د. بريويت	نائب المدير/منسق البرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المركز الإقليمي، القاهرة
السيد راميش راجاسينغام	مدير المكتب، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة القدس
السيد نواف أبو شمالة	خبير اقتصادي جامعة الدول العربية القاهرة
السيدة حنان طه	الرئيسة التنفيذية مركز التجارة الفلسطيني رام الله وغزة

وفد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد عبد السلام ديالو	الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة رئيس اللجنة ورئيس الوفد
سعادة السيد زاهر تانين	الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة نائب رئيس اللجنة
سعادة السيد بيدرو نونييس موسكيرا	الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة نائب رئيس اللجنة
سعادة السيد رياض منصور	المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

ممثل الأمين العام

السيد ماكسويل غايلارد	نائب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسق الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية والإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة القدس

الحكومات

الاتحاد الروسي	السيد فلاديمير ديرغاتشيف، سكرتير أول السيد أليكسي سيتشيف، سكرتير ثالث السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
أذربيجان	سعادة السيد شاهين عبد اللاييف، السفير السيد حكمت حاجييف، سكرتير أول السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
الأرجنتين	سعادة السيد لويس كاباغلي، السفير السيد خِرمان إ. بروفن، وزير مفوض السيد دييغو سادفوتشي، سكرتير أول السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
الأردن	السيد صدقي العموش، قائم بالأعمال السيدة سمر الزبدة، سكرتيرة ثانية السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة

أرمينيا	سعادة السيد أرمِن مِلكونيان، السفير السيد أرتاك هوفهانيسيان، سكرتير أول السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
أفغانستان	سعادة السيد نصير أحمد نور، السفير السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
إكوادور	سعادة السيد إدوين جونسون، السفير السيد فابيان باليس، وزير السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
ألمانيا	السيد ميخائيل ريفِنشتول، مستشار أول السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
الإمارات العربية المتحدة	سعادة السيد محمد سلطان محمد السويدي، السفير، رئيس إدارة الشرق الأوسط، وزارة الخارجية أبو ظبي السيد عبد الله محمد بن عبود، وزير مفوض السيد هاني محمد بن عوضين، سكرتير أول السيد خالد علي عبد الخالق، باحث دائم، الملحق المكلف بالمعلومات السياسية السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة

إندونيسيا	السيد برهان بدر الزمان، نائب رئيس البعثة
	السيد توماس سيريغار، سكرتير أول
	السيدة داليا كوسوما ديوي، سكرتيرة ثالثة
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة
أوروغواي	سعادة السيد أغُستين إسبينوسا يوفيراس، السفير
	السيد سيزار سواريز دي ليما، سكرتير أول ومستشار
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة
البحرين	السيد نوار المطوع، سكرتير ثان
	السيد غسان المحرقي، مستشار
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة
البرازيل	السيد عبد الحميد السعدي، مستشار في شؤون الترويج للتجارة والاستثمار
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة
البرتغال	السيد دوارتو بينتو دا روتشا، مستشار
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة
بلجيكا	السيدة لوت دبروين، سكرتيرة ثانية
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة

بولندا	سعادة السيد بيوتر بوشتا، السفير
	السيد مارسين ريبالسكي، رئيس القسم الاقتصادي
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة
بوليفيا (جمهورية – المتعددة القوميات)	السيد راؤول بالسا ز.، القائم بالأعمال
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة
تركيا	السيد كان ديزدار، رئيس إدارة الشرق الأوسط
	وزارة الخارجية، أنقرة
	السيد أسيب كايا، مستشار أول
	السيد أوغوجان ماماشلي، سكرتير ثالث
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة
الجمهورية التشيكية	السيد روبرت كوبيكي، سكرتير ثالث
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة
الجمهورية الدومينيكية	السيد دافيد بوتش، وزير مستشار
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة
جنوب أفريقيا	السيد فيليب رايلي، مستشار
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة
رومانيا	السيد نيكولاي ميرلوي، مستشار
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة

زامبيا	السيد إلياد ب. موتوال، وزير مستشار السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
سلوفينيا	السيدة نَتاليا المنصور، سكرتيرة أولى السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
سنغافورة	السيد جيكوب أنثوني تشيو، سكرتير أول السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
السنغال	السيد أمادو نديايي، مستشار السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
شيلي	سعادة السيد أليكس غيغر صوفيا، السفير السيد دييغو ألفونسو آرايا سيسترناس، سكرتير ثان السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
صربيا	سعادة السيد دراغان بيسِنيش، السفير السيد ميروسلاف ميتروفيتش، نائب رئيس البعثة السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
الصين	سعادة السيد سونغ آيغوه، السفير السيدة لوه يوشياو، سكرتيرة ثانية السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة

العراق	السيد مصطفى قاسم راضي، ملحق السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
غواتيمالا	السيد دانيلو رودريغيس ماركوتشي، القائم بالأعمال بالنيابة السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
فرنسا	السيد بودوان لونغ، الملحق السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
الفلبين	سعادة السيد كلارو س.كريستوبال، السفير السيدة كيروبين د. لاكاي، سكرتيرة ثالثة السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
فترويلا (جمهورية - البوليفارية)	سعادة السيد فيكتور ر. كارازو، السفير السيد سيسار خ. ميخياس، مستشار السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
قبرص	السيد ميكاليس مايكل، مستشار في وزارة الخارجية السيد أندرياس كوزوبيس، مستشار صحافي، مكتب الصحافة والإعلام السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة

قطر	السيد عبد الرحمن الحمادي، سكرتير ثان البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة، نيويورك السيد جاسم سيار المعاودة، سكرتير ثالث السفارة في جمهورية مصر العربية، القاهرة
كرواتيا	سعادة السيد داركو يافورسكي، السفير السيدة ريليكا باريتش، وزيرة مستشارة ونائبة رئيس البعثة، السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
كوبا	سعادة السيد أوتو فايلان فرياس، السفير السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
كولومبيا	السيدة روسيو غوسمان، قائمة بالأعمال السيد خوان مانويل لوبيس، متدرب السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
الكويت	السيد محمد فهد حمد، مستشار السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
كينيا	السيدة كارولاين نغيغه، ملحق تجاري السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة

ليبيا	السيد مبارك محمد علي الدابي، سكرتير أول، إدارة الشؤون العربية
	السيد عبد الباسط م. م. شرفد، سكرتير ثان، إدارة المنظمات الدولية
	وزارة الخارجية
	طرابلس
مالي	السيد ساليف سو، مستشار
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة
ماليزيا	السيد شايفول أنور محمد، مستشار وزير
	السيد مُهد إزوان نُزيْهان جميل، مستشار
	السفارة في جمهورية مصر العربية
	القاهرة
مصر	سعادة السيد أحمد فتح الله، وكيل أول
	سعادة السيد عفيفي عبد الوهاب، مساعد وزير الخارجية والممثل الدائم لدى جامعة الدول العربية
	سعادة السيد بهاء الدسوقى، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون فلسطين
	السيد عَمر الشربيني، مدير شؤون الأمم المتحدة
	الآنسة دينا هيكل، سكرتيرة ثالثة، شعبة الشؤون الفلسطينية
	السيد أحمد منيب، الملحق، شعبة الشؤون، الأمم المتحدة
	وزارة الخارجية
	القاهرة

المغرب	السيد محمد بوقنطار، مستشار السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
المكسيك	السيد خوسيه أنطونيو ميندوسا لابرا، سكرتير أول، رئيس الديوان السيد أليخاندرو نوريغا إ. فالديز، سكرتير ثالث السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
موريشيوس	سعادة السيد جميل فكيم، السفير السيد م. ن. سومورو، سكرتير أول السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
موزامبيق	السيد جوزيه ميغيل نونيس جونيور، وزير مستشار السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
الهند	السيد س. بهاتاشارجي، نائب رئيس البعثة/وزير مفوض السيد بيجاي سلفاراج، سكرتير ثان السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
اليمن	السيد علي صالح موسى، وزير مفوض السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة
اليونان	السيد أندريس ك. كوتيديس، مستشار أول، نائب رئيس السفارة في جمهورية مصر العربية القاهرة

الكيانات التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها والتي لها بعثات مراقبة دائمة في المقر

فلسطين	سعادة السيد علي الجرباوي، وزير التخطيط والتنمية الإدارية، السلطة الفلسطينية
	رام الله
	سعادة السيد بركات الفرا، سفير فلسطين والممثل الدائم لفلسطين لدى جامعة الدول العربية
	السيد بشير أبو حطب، مستشار أول
	السيد وفيق أبو سيدو، مستشار أول
	السيدة ميساء الهدمي، مستشارة
	السيد محمد خالد، مستشار
	السيد حسام طوقان، مستشار
	السيد تامر الطيب، سكرتير أول
	السيدة آسية الأخرس، سكرتيرة ثانية
	السيد أحمد موسى، سكرتير ثان
	السيد طارق فانوس، موظف إدارة
	السيد هيثم التاري، موظف إدارة
	السيد ممدوح سلطان، موظف إدارة
	السيد سليم التلولي، موظف إدارة
	السيدة ريم فانوس، موظفة إدارة
	السيد عصمت محمود، موظف إدارة
	السيد ناجي الناجي، موظف إدارة
	السيدة نهى اللودي، موظفة إدارة
	السيد هايل أبو سلطان، موظف إدارة
	السيد محمد أبو شهلا، موظف إدارة
	السيد راغب شاهين، إدارة الصحافة والإعلام

السيد معين أبو سيدو، إدارة الصحافة والإعلام

السيدة سلسبيل بسيسو، إدارة الصحافة والإعلام

السيد محمد جودة، إدارة الصحافة والإعلام

السيد بهاء الدسوقي، مستشار

السفارة في جمهورية مصر العربية

القاهرة

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأوروبي	السيد هانس غروندبِرغ، مستشار سياسي الوفد المعتمد لدى جمهورية مصر العربية الجيزة
البنك الإسلامي للتنمية	السيد عمر مهيار، مدير الحافظات المالية، إدارة صناديق الائتمان جدة
جامعة الدول العربية	سعادة السيد محمد صبيح، الأمين العام المساعد لقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة السيد فارس عبد الكريم، وزير مفوض السيد نواف أبو شمالة، خبير اقتصادي القاهرة
حركة عدم الانحياز	سعادة السيد محمد مصطفى كمال، السفير القاهرة
منظمة التعاون الإسلامي	سعادة السيد سمير بكر دياب الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين جدة

الكيانات الأخرى التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها والتي لها بعثات مراقبة دائمة في المقر

اللجنة الدولية للصليب الأحمر	السيد تييري ريبو، نائب الرئيس القاهرة

أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	السيد طارق علمي، رئيس قسم القضايا الناشئة والنزاعات بيروت
منظمة الأغذية والزراعة	السيد توني إيتِل، موظف عمليات البرنامج القاهرة
مكتب العمل الدولي	السيد يوسف القريوتي، مدير فريق العمل اللائق التابع لمكتب منظمة العمل الدولية لشمال أفريقيا بالقاهرة القاهرة
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	السيد راميش راجيسانغام، رئيس المكتب، الأرض الفلسطينية المحتلة القدس
لجنة الأمم المتحدة للتعويضات	السيد مجتبى قزازي، الرئيس التنفيذي جنيف
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	السيد محمود الخفيف، المنسق، وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني جنيف
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	السيد جيفري د. بريويت، نائب المدير/منسق البرامج المركز الإقليمي القاهرة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة	السيدة كريستين نوميكوس، موظفة الاتصال المعاونة مكتب الاتصال بجامعة الدول العربية القاهرة
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	السيدة رشا الشهاوي، كبيرة معاوني التدريب القانوني للاجئين القاهرة
مركز الأمم المتحدة للإعلام	السيدة خولة مطر، المديرة السيد فتحي دبابي، نائب المديرة السيدة نهال حلمي، مساعد الفريق وأمينة المكتبة القاهرة
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	ألكس بولوك، مدير برنامج تمويل المشاريع الصغيرة القدس السيدة عبير الكرايشة، رئيسة مكتب الاتصال القاهرة
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص	السيد ماكسويل غايلارد، نائب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسق الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية والإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة القدس

منظمات المجتمع المدني

منظمة التضامن بين الشعوب الأفريقية والآسيوية	سعادة السيد سعيد كمال، عضو الأمانة الدائمة السيدة نرمين شحاتة، سكرتيرة، إدارة فلسطين القاهرة
بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين	السيدة نجوى و. درويش، المديرة السيد نضال محمد أحمد العزة، منسق وحدة المصادر والبحث والإسناد القانوني

	بيت لحم
مركز الأبحاث التطبيقية في التربية والتعليم	السيدة مها عبد الله، منسقة مشاريع/باحثة رام الله
رابطة Cités Unies France	السيد سيموني جيوفيتي، مسؤول المشاريع باريس
دياكونيا	السيد إبراهيم الشقاقي، باحث القدس
الاتحاد العام للفنانين الفلسطينيين	السيد طلعت سيد مطر القاهرة
الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين	السيد شادي موسى محمد عمر السيد عادل حسين أبوفول القاهرة
الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات	السيدة عبلة محمد دجان، الرئيسة السيدة أمل سعيد الآغا، نائبة الرئيسة السيدة شادية نوفل، أمينة الصندوق السيدة منال العبادلة، دائرة العلاقات الداخلية السيدة صباح الكفوش، اللجنة الثقافية القاهرة
التحالف الدولي للموئل	السيد جوزيف شيشلا، منسق السيد ربيع وهبة، مدير البرامج الجيزة
اللجنة الإسرائيلية المناهضة لهدم البيوت/أريحا جمعية أريحا	السيدة أنجيلا غودفري – غولدشتاين، مسؤولة الدعوة

حملة الرسائل المهاجرة – فلسطين	السيد محمد س. م. قطيفان، منسق الحملة السيد غازي م. س. مرتجى، منسق العلاقات الخارجية غزة
اتحاد العمال الفلسطيني	السيد رزق جمعة، موظف العلاقات السيد عيد ناصر النمولين، موظف إعلامي القاهرة
تحالف السلام الفلسطيني – مبادرة جنيف	السيد نضال ف. فقهاء، المدير العام السيد سميح عابد، نائب رئيس مجلس الإدارة رام الله
جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني – القاهرة	السيد طارق عرفات، الأمين العام السيدة مي عارف، رئيسة قسم العلاقات العامة، نائبة الأمين العام القاهرة
فلسطينيون بدون حدود	السيد محمود هـ. الجمالي، الرئيس السيد صفوت عرمانة مدريد
الحركة من أجل حقوق الشعب الفلسطيني والسلام في الشرق الأوسط	السيد سيلاس سِركيرا، أمين العلاقات الدولية السيد عادل يوسف سيداروس، عضو مجلس الإدارة لشبونة
جمعية العلاقات النمساوية العربية	السيد فريتز إدلِنغر، الأمين العام فيينا
الاتحاد العالمي لنقابات العمال	السيد محمد أ. م. إقنايبي، ممثل فلسطين مستشار بشأن القضايا العربية أثينا

وسائل الإعلام

المنظمة الأفريقية الآسيوية للكتَّاب	السيد العربي أحمد والي، صحفي القاهرة
الأهرام	السيد سالم عبد الغني، صحفي القاهرة
الأهرام المسائي	السيدة هاجر دياب، صحفية القاهرة
جريدة الأحرار	السيد عبد الناصر فريد، صحفي القاهرة
الأخبار	السيدة دينا درويش، صحفية القاهرة
العربي الناصري	السيدة مروة محمد، صحفية القاهرة
البداية	السيد هيثم فتحي، صحفي القاهرة
الحياة	السيد جهاد حسام الدين، مصور القاهرة
المشهد	السيد محمد أبو النور، صحفي القاهرة
المصري اليوم	السيدة فتحية الدخاخني، صحفية القاهرة
صحيفة المستقبل الإلكترونية	السيد عمرو سليم القاهرة
موقع الشرق الأوسط والعالم على شبكة الإنترنت	السيد عبد الفتاح حامد القاهرة

الأهرام	السيد أشرف سعيد، صحفي السيدة نادين حمامة، صحفية السيدة ندى الكوني القاهرة
موقع Al-Jazeera Net	السيد عبد الحافظ الصاوي القاهرة
أخبار الغد – الوكالة القبطية المتحدة	السيد جوزيف فكري القاهرة
الحياة	السيد معتز صلاح الدين، صحفي القاهرة
أخبار اليوم	السيدة سونيا علي دبوس، مديرة التحرير القاهرة
Daily News Egypt	السيدة أمنية دسوقي، صحفية القاهرة
صحيفة ''إذاعة'' الإلكترونية	السيد عبد الله صلاح، مصور السيدة زينب مكي القاهرة
قناة الفراعين	السيدة فاطمة بدوي، مراسلة السيد محمود جلال، مراسل القاهرة
رابطة الصحافة الأجنبية	السيد محمد خليل القاهرة
وكالة لندن للأنباء	السيد خالد الزهوي القاهرة

الشرق الأوسط والعالم	السيد عبد الفتاح أحمد، صحفي القاهرة
وكالة أنباء الشرق الأوسط	السيد عادل صبري، صحفي القاهرة
وزارة الإعلام	السيد محمد عبد الصادق، رئيس التحرير القاهرة
قناة النيل	السيدة شهيرة أمين، مراسلة القاهرة
نقابة الصحفيين الفلسطينيين	السيد وجيه أبو ظريفة، عضو الأمانة العامة السيدة ربى السيد، مستشارة القاهرة
السلطة الوطنية الفلسطينية	السيد سلامة أ. معروف، المدير العام
المكتب الإعلامي الحكومي	القاهرة
موقع الرسالة الإسلامية على شبكة الإنترنت	السيد علي عليوة القاهرة
صحيفة صوت الأمة	السيد أشرف فرج إبراهيم، صحفي القاهرة
صوت الأمة	السيدة إيناس العدوي، صحفية القاهرة
Thomson Reuters	السيد عماد عمر القاهرة
وطني	السيد ماجد سمير، صحفي القاهرة

شخصيات عامة

السيد مصطفى سعد الهواري	محام في مجال حقوق الإنسان القاهرة
السيد عبد العزيز محمد عبد الهادي	أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام في كلية الحقوق، جامعة المنصورة حلوان
السيد عماد الشرقاوي	أستاذ تكنولوجيا المعلومات المدير العام للخدمات الأهلية القاهرة
السيدة دينا عصام	التنمية البشرية وتنمية المجتمع القاهرة
السيدة نادية حلمي	كلية العلوم السياسية القاهرة
السيدة نجلاء قنديل	جامعة كفر الشيخ القاهرة
السيد أحمد خميس	كلية العلوم السياسية، جامعة حلوان القاهرة
السيد عبده مهدي	خبير في الاقتصاد والتنمية المستدامة قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة عين شمس القاهرة
السيد عبده مهدي	خبير اقتصادي، جامعة عين شمس القاهرة

السيد حسام أحمد رجب	المدير العام، مصنع أحمد رجب وأبناؤه القاهرة
السيد أحمد كامل الراوي	أستاذ مساعد، جامعة حلوان القاهرة
السيدة نادية الصباحي	المديرة العامة، رابطة الأمة للتنمية البشرية القاهرة
السيد معتصم صلاح	كلية التربية، جامعة حلوان القاهرة